

قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

إعداد الدكتور: محمد عودة

LAW 631
FinTech

المحاضرة (السادسة)



قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

المحاضرة السادسة

LAW 631
FinTech

الأسبوع السابع

الرقابة على التكنولوجيا المالية

المحاور الرئيسية للمحاضرة

1- وجهات نظر حول وجود نظم رقابية للتكنولوجيا المالية

أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

(للدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي)

2- تقارير التكنولوجيا المالية التي أعدها منتديات دولية مختارة وهيئات معنية بوضع المعايير

3- المراجع

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

تمهيد

إن التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا في سبيلها لتحويل المشهد الاقتصادي والمالي وتغييره، مما يتيح فرصًا واسعة النطاق وفي الوقت نفسه يزيد المخاطر المحتملة. وبمقدور التكنولوجيا المالية تدعيم النمو المحتمل وجهود تقليص الفقر من خلال تعزيز التطور المالي والشمول المالي والكفاءة المالية - غير أنها قد تأتي بمخاطر من شأنها تهديد المستهلك والمستثمر فضلا عن مخاطر مرتبطة بالاستقرار المالي والسلامة المالية على نطاق أوسع.

وتحرص السلطات الوطنية على تعزيز المنافع التي يُحتمل أن تتأتى من التكنولوجيا المالية والتخفيف من المخاطر الممكنة. ويعمل العديد من المجموعات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن على دراسة وفحص الجوانب المختلفة والمتنوعة للتكنولوجيا المالية كل وفق نطاق اختصاصه. وكانت هناك دعوات لزيادة التعاون الدولي والتوجيه بشأن كيفية معالجة القضايا الناشئة، مع بعض الحذر أيضا ضد الاستجابات السابقة لأوانها على صعيد السياسات

واستجابة لدعوات من البلدان الأعضاء، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوضع أجندة "مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية"، وقد جاء ملخص هذه الأجندة في الملحق 1 من هذه الوثيقة. وتُجمّع هذه الأجندة وتطرح القضايا الرئيسية الخاصة بواضعي السياسات والمجتمع الدولي مع قيامفرادى البلدان بصياغة نُهج السياسات الخاصة بها. وهذه الأجندة تنقي هذه الاعتبارات في اثني عشر عنصرًا تمخضت عن تجربة البلدان الأعضاء.

وتتيح هذه الأجندة إطارا للنظر في القضايا رفيعة المستوى من قبل فرادى البلدان الأعضاء في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويشمل ذلك مناقشات السياسات الداخلية الخاصة بها. ولا تمثل هذه الأجندة برنامج عمل لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كما أنها لا تهدف إلى تقديم إرشادات محددة أو مشورة بشأن السياسات. وستساعد هذه الأجندة على توجيه تركيز موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملهم على قضايا التكنولوجيا المالية في إطار خبراتهم ونطاق اختصاصهم، وإثراء ما يقومون به من حوارات مع السلطات الوطنية بالمعلومات اللازمة، فضلا عن المساعدة في صياغة مساهماتهم في عمل الهيئات المعنية بوضع المعايير وغيرها من المؤسسات الدولية المعنية بشأن قضايا التكنولوجيا المالية. وسيتم إعداد الآثار المترتبة على برامج عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقديمها إلى مجلس المديرين التنفيذيين لكل منهما لإعطاء التوجيهات، حيث إن طبيعة ونطاق احتياجات البلدان الأعضاء أضحت أكثر وضوحًا في إطار الاستجابة لأجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

أعد هذه الأجندة فريق عمل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتوجيهات وإرشادات من أديتيا نارين، وروس ليكاو، وفيكرام هكسار (صندوق النقد الدولي)؛ وألفونسو غارسيا مورا (البنك الدولي)، ويضم هذا الفريق: غيتا شابسيغ، ونيفيل جيكينسون، وجهاد الوزير، وديرك جان غروليمان، ودافيد جاسترا، وأشرف خان، وتانيه خيونارونغ، وجون كيف، وفابيانا ميلو، ونابوياسو سوغيموتو، وكريس ويسلون (MCM)؛ وجيس تشنغ، وماسارو إيتاتاني، وآرثر ستيتسكينو (LEG)؛ وسيلين روشون، وأنطوان بوفيريه، وباتريك غيتون، ماناسا باتنام، وويجيا ياو (SPR)؛ وغيليز باوش، وإفريديكي تسوناتا (SEC)؛ وكيت لانغدون وأولغا ستانكوفا (COM)؛ وإريك فاين، وهاريس ناتاراجان، وشرمستا آبايا، وآنا كارفاجال، وكونتاي سيليك، وليسلي غوه، وماثيو سال، وفاليريا سالوماو (البنك الدولي). وتجدر الإشارة إلى المساعدة الإدارية المقدمة من ميليسا ويلز - دوديش وناتاليا ناريشكينا.

اعتمدها:
توبيا أدريان، مارتين
موهليسين، وروز ليكو
(صندوق النقد الدولي)؛
وسيليا بازارباسيوغلو (البنك
الدولي)

الرقابة على التكنولوجيا المالية

أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

السياق

1. **التغير التكنولوجي.** تعمل التطورات السريعة في التكنولوجيا الرقمية على تحويل المشهد الاقتصادي والمالي، وخلق الفرص وفرض التحديات أمام المستهلكين، والشركات المالية وغير المالية، ومقدمي الخدمات، والهيئات التنظيمية. ويقود القطاع الخاص إلى حد كبير هذه التطورات، وتحركها قوى الرقمنة العالمية والتقدم التكنولوجي التي تعيد صياغة العديد من جوانب اقتصادات العالم ومجتمعاته.
2. **عضوية البنك والصندوق.** تتباين الخبرات والتجارب وجوانب التقدم في مجال التكنولوجيا المالية بين البلدان الأعضاء في البنك والصندوق. ولدى بلدان الاقتصادات الصاعدة والنامية احتياجات ومخاوف على صعيد السياسات تتعلق بالتكنولوجيا المالية. وقد تختلف هذه الاحتياجات والمخاوف عن تلك الموجودة في البلدان الأعضاء المتقدمة اقتصاديًا، وفي الوقت نفسه لا يتم دائمًا تمثيل بلدان الاقتصادات الصاعدة والنامية في الهيئات المعنية بوضع المعايير التي تجري فيها المناقشات حول هذه الموضوعات. وتسعى البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الحصول على معلومات ومساعدة ومشورة بشأن الإطار المؤسسي المناسب الذي يمكنهما من تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من التكنولوجيا المالية. وهذا من شأنه مساعدتها على تحسين كفاءة النظام المالي وسلامته وتعزيز التطور والشمول المالي

الرقابة على التكنولوجيا المالية

أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

الفرص و المخاطر

3. **الفرص.** تتيح التكنولوجيا المالية فرصًا واسعة النطاق تحرص السلطات الوطنية على تعزيزها. وتقدم هذه التكنولوجيا وعدًا بتخفيض التكاليف والاحتكاكات الناشئة عن التعامل المباشر، وزيادة الكفاءة والمنافسة، وتضييق نطاق التضارب في المعلومات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية - لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل وللسكان المحرومين من الخدمات- وذلك على الرغم من أن فوائد التغير التكنولوجي قد تستغرق وقتًا حتى تتبلور بصورة كاملة. ويمكن أن تدعم الابتكارات والتطورات التكنولوجية المستمرة التنمية الاقتصادية والنمو الشامل للجميع على نطاق أوسع، وكذا تسهيل المدفوعات والتحويلات الدولية، وتبسيط وتعزيز الامتثال والعمليات الإشرافية والرقابية.

4. **المخاطر.** وفي الوقت نفسه، لدى السلطات الوطنية شواغل بشأن المخاطر المحتملة التي يتعرض لها النظام المالي وعملائه. ومع إجراء التكيف للنظام المالي، تنشأ مخاوف بشأن مجموعة من القضايا تتضمن: حماية المستهلك والمستثمر، ووضوح واتساق الأطر القانونية والتنظيمية، وإمكانية المراجعة التنظيمية والانتشار السريع للآثار السلبية؛ ومدى كفاية شبكات الأمان المالي الحالية، ويتضمن ذلك وظائف البنوك المركزية كمؤسسات إقراض يتم اللجوء إليها كملاذ أخير، والتهديدات المحتملة للسلامة المالية. وعلاوة على ذلك، فإن عملية اعتماد هذه التكنولوجيا قد تكون حافلة بتحديات انتقالية، وسيكون من الضروري الانتباه واليقظة بشأن السياسات حتى تتسم الاقتصادات بالمرونة ومجابهة المخاطر واشتغال الجميع حتى يتسنى الاستفادة من المنافع على نحو تام

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

5. **التحدي.** وفي إطار الاستجابة لكل هذا، يجب أن تتسم عملية وضع السياسات بالذكاء والتعاون وتضافر الجهود، والأهم من ذلك ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي من ناحية، ومن ناحية أخرى التصدي للتحديات التي تواجه السوق والسلامة المالية وحماية المستهلك، وتحقيق الاستقرار المالي، وغير ذلك من الأمور. وهذا التوازن أمر بالغ الأهمية لتحقيق منافع الرفاهية المتأتية من التكنولوجيا المالية وتجنب توقف تطوير هذه التكنولوجيا ناهيك عن المخاطر المتمثلة في التخلي عن المحرومين

الاعتبارات الدولية :

6. **الهيئات الدولية.** يقوم حاليًا مجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للأسواق والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ، والاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين جميعًا بمراجعة الآثار المترتبة على تطورات التكنولوجيا المالية. وقد أدرجوا أولويات واعتبارات للتنظيم والإشراف، ومن شأن ذلك طرح رؤية ثاقبة مفيدة للغاية للسلطات الوطنية. وأصدر فريق العمل المالي توجيهات بشأن تطبيق معيار مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على أساليب الدفع الجديدة

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

7. **التعاون الدولي.** ثمة دعوات لمزيد من التنسيق الدولي، وتأتي التكنولوجيا المالية على جدول أعمال العديد من المجموعات الدولية والإقليمية. ومن الملاحظ تبلور جهود التعاون، ويشمل ذلك من خلال تبادل المعلومات ومناقشات الممارسات الجيدة. لكن حتى الآن، لا يوجد إطار يتناول القضايا المختلفة بشأن التكنولوجيا المالية على نحو شامل. ومن شأن هذا الإطار تيسير المزيد من التعاون بين القائمين على هذه الصناعة، والهيئات التنظيمية المعنية بالشؤون المالية والتكنولوجيا والمنافسة داخل البلدان المعنية وعبر الحدود. وهذا من شأنه أن يساعد في تهيئة بيئة دولية داعمة لتعزيز فرص التكنولوجيا المالية، مع تخفيف مخاطر المراجعة التنظيمية وجوانب عدم الاتساق المحتملة في تطبيق القوانين واللوائح عبر الحدود. الأدوار التي يقوم بها البنك والصندوق

8. **أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية.** استجابة لدعوات من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعداد أجندة "مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية، وتوضح هذه الأجندة القضايا رفيعة المستوى للنظر فيها بعين الاعتبار من جانب فرادى البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك في إطار في سعيها لتطوير استجاباتها على صعيد السياسات بشأن التكنولوجيا المالية مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل العضوية شبه العالمية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والقدرات النسبية لهذه البلدان الأعضاء. وتركز هذه الأجندة على الآثار المترتبة على القطاع المالي. وتم إعداد هذه الأجندة لتسليط الضوء على الفرص والمخاطر المحتملة المتأثرة من التكنولوجيا المالية، وتمت الاستفادة من عمل الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير والسلطات الوطنية.

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

9. **نطاق التغطية.** تتسم العناصر الشاملة لهذه الأجندة بأنها وثيقة الصلة بجميع البلدان الأعضاء. وأياً ما كان الأمر، ينبغي أن يكون تطبيقها على نحو يراعي الظروف الوطنية، مع إدراك أن النهج المتبع في التكنولوجيا المالية قد يختلف اعتماداً على الخدمات المالية التي يتم النظر فيها (مثل خدمات التسهيلات الائتمانية والقروض، والادخار، والتأمين، والمدفوعات). وسيساعد ذلك البلدان الأعضاء على جني فوائد التكنولوجيا المالية مع الوعي بشأن المخاطر المحتملة وتعزيز الاستعداد للتصدي لها.

10. **الخطوات التالية.** لا تمثل هذه الأجندة برنامج عمل لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كما أنها لا تهدف إلى تقديم إرشادات محددة أو مشورة بشأن السياسات. وتعمل هذه الأجندة على تقديم إطار مفيد للقضايا لدعم مزيد من التعلم والعمل المستمر. وفي هذا السياق، يقترح الموظفون الخطوات التالية:

- سيقوم مجلس المديرين التنفيذيين لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالمصادقة على أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية بوصفها إطار عمل للنظر في القضايا رفيعة المستوى من جانب فرادى البلدان الأعضاء في البنك والصندوق، ويشمل ذلك ما يتم في مناقشات السياسات الداخلية الخاصة بها

- سيستمر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن كثب في رصد ومتابعة وتحليل التطورات والمستجدات ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية وتأثيرها. وسيتفحص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه الأجندة في عملهما كل في نطاق اختصاصه

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

-بالنسبة لصندوق النقد الدولي، سيكون محور التركيز المبدئي حول آثار التكنولوجيا المالية على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود؛ والاستقرار النقدي والمالي على المستويين الوطني والعالمي؛ وتطور النظام النقدي الدولي؛ وشبكة الأمان المالي العالمية.

-بالنسبة للبنك الدولي، سيكون التركيز المبدئي على جملة أمور منها المساعدة في تحقيق الإصلاحات وبناء القدرات بهدف اعتماد حلول التكنولوجيا المالية لتعميق الأسواق المالية، وتعزيز الوصول المسؤول إلى الخدمات المالية، وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود. وسيعتمد البنك الدولي على الخبرة المتنامية لمؤسسة التمويل الدولية في هذا المجال. وتسهم أجندة التكنولوجيا المالية في بناء أسس الاقتصاد الرقمي الذي يعد إحدى الركائز الأساسية في مشاركة مجموعة البنك الدولي الأوسع نطاقًا في مجال التقنيات المبتكرة.

-سيعمل الموظفون على نحو وثيق مع جميع الهيئات الدولية المعنية، ومن بينها الهيئات المعنية بوضع المعايير أثناء قيامها بوضع المعايير التنظيمية للتكنولوجيا المالية. ومع تبلور هذه المعايير وأفضل الممارسات، سيقوم الموظفون بدمجها في أعمال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بالمراقبة وتنمية تنمية القدرات

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

-سيتم إعداد الآثار المترتبة على برامج عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقديمها إلى مجلس المديرين التنفيذيين لكل منهما لإعطاء التوجيهات حيث إن طبيعة ونطاق احتياجات البلدان الأعضاء أضحت أكثر وضوحًا في إطار الاستجابة لأجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

قضايا محل دراسة من جانب مجلس المديرين التنفيذيين

على ضوء ما ورد أعلاه:

أ. هل يوافق مجلس المديرين على أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية ، بوصفها إطار عمل للنظر في القضايا رفيعة المستوى من جانبفرادى البلدان الأعضاء، ويشمل ذلك ما يتم في مناقشات السياسات الداخلية الخاصة بها؟

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

إن التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية في سبيلها لتحويل المشهد الاقتصادي والمالي وتغييره، مما يتيح فرصًا واسعة النطاق وفي الوقت نفسه يزيد من المخاطر المحتملة. وبمقدور التكنولوجيا المالية مساندة النمو المحتمل وجهود تقليص الفقر من خلال تعزيز التطور المالي والشمول المالي والكفاءة المالية - غير أنها قد تفرض مخاطر من شأنها تهديد الاستقرار المالي والنزاهة المالية، فضلًا عن مخاطر مرتبطة بحماية العملاء والمستثمرين. وحتى يتسنى تعظيم المنافع المرجوة وتخفيف المخاطر الممكنة، من الأهمية بمكان أن تتسم الأنظمة المالية بالمرونة إزاء التغيرات التكنولوجية دون إعاقة عملية التحول الهيكلي، والابتكار، والمنافسة التي تتولد عنها.

ويعمل العديد من الجهات الدولية والإقليمية على دراسة وفحص الجوانب المختلفة والمتنوعة للتكنولوجيا المالية كل وفق نطاق اختصاصه. وقام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعداد أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية في إطار الاستجابة لدعوات البلدان الأعضاء فيهما من أجل المزيد من التعاون الدولي والتوجيه بشأن كيفية معالجة القضايا الآخذة في الظهور. وتجمع هذه الأجندة الاعتبارات الرئيسية الخاصة بواضعي السياسات والمجتمع الدولي في الاثنى عشر عنصرًا الموضحة أدناه. وتنطبق هذه الاعتبارات على كل من الأدوات والمنتجات المالية التقليدية والإسلامية. ولا تمثل هذه الأجندة برنامج عمل لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كما أنها لا تهدف إلى تقديم إرشادات محددة أو مشورة بشأن السياسات؛ لكن الهدف منها هو أن تكون بمثابة إطار لتدعيم الوعي، والمزيد من التعلم، والعمل المتواصل. ومع تبلور أفضل الممارسات والمعايير الدولية، سيتم تضمينها في عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

1- تبني وعد التكنولوجيا المالية بما يحققه من أثر اجتماعي واقتصادي واسع النطاق، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والدول الصغيرة، ومن أجل المحرومين، والاستعداد لحصاد المنافع الممكنة واسعة النطاق المتأتية منها، ويشمل ذلك: زيادة تعميم الخدمات المالية والشمول المالي؛ وتعميق الأسواق المالية؛ وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود. ويتطلب جني هذه المنافع تجهيز القدرات المؤسسية وتعزيزها، وتوسيع نطاق سبل الوصول إلى أصحاب المصلحة، واعتماد نهج مؤسسي خاص بالوزارات والجهات المعنية.

2- تمكين التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية من خلال تسهيل وتيسير البنى التحتية الأساسية، وتعزيز سبل الوصول إليها على نحو مفتوح وميسور التكلفة، وضمان وجود بيئة تدعم السياسات. وتتضمن البنى التحتية الأساسية وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنى التحتية الرقمية والمالية (مثل خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة، ومستودعات البيانات، وخدمات الدفع والتسوية). وينبغي أن تعمل هذه البنى التحتية على التمكين من جمع البيانات ومعالجتها ونقلها على نحو يتسم بالكفاءة، وهي أمور ذات أهمية مركزية في تقدم التكنولوجيا المالية

3- تعزيز المنافسة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرّة والتنافسية لضمان مجال عمل متكافئ وتشجيع الابتكار واختيار العملاء وتعميم سبل الوصول إلى الخدمات المالية عالية الجودة. ومن شأن وجود إطار سياسات داعم أن ييسر الاعتماد الناجح واسع النطاق للتكنولوجيا بغض النظر عن المشاركين في الأسواق، أو التقنيات الكامنة، أو الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمة. وينبغي لواضعي السياسات معالجة مخاطر تركيز السوق، وتشجيع التوحيد القياسي والتشغيل البيئي وتوفير سبل وصول عادلة وشفافة إلى البنى التحتية الرئيسية

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

4- اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسواق المالية من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بالوصول إلى قطاعات السوق ومعلومات العملاء والسلامة التجارية، ومن خلال تحسين البنية التحتية. ويشكل الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطور والإشراف الفعال معا أهمية بالغة في التغلب على المعوقات التي طالما حالت دون تحقيق الشمول المالي عبر نطاق واسع من الخدمات المالية، وكذلك في تمكين البلدان النامية من الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة الخاصة بالتنمية الاقتصادية والمالية بهدف تدعيم النمو والتخفيف من حدة الفقر. وتتضمن الأمثلة على ذلك توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية مع خفض التكاليف ذات الصلة، وتوفير سبل جديدة لزيادة التمويل، وإتاحة خدمات المعلومات الجديدة بهدف تقييم المخاطر وتحفيز الشركات وأنشطة الأعمال الجديدة. وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف، ينبغي أن تكون قضايا التكنولوجيا المالية جزءًا من إستراتيجيات وطنية للاشتغال، والتثقيف المالي والرقمي، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين.

5- رصد ومتابعة التطورات على نحو وثيق لتعميق فهم الأنظمة المالية الآخذة في التطور بهدف تدعيم صياغة السياسات التي تدعم المنافع المتأتبة من التكنولوجيا المالية وتعمل على تخفيف المخاطر المحتملة. وتستلزم الوتيرة السريعة للتكنولوجيا المالية إدخال التحسينات والتوسعات الممكنة في أطر الرصد والمتابعة لمساندة أهداف السياسات العامة وتجنب أي اضطرابات في النظام المالي. ومن المتوقع أن يعمل تبادل المعلومات على تدعيم تحسين الرصد والمتابعة. ومن شأن تحقيق هذه الأهداف إبراز أهمية الرصد المستمر، ويشمل ذلك من خلال الحفاظ على الحوار المتواصل مع المعنيين بهذه الصناعة والمبتكرين والعاملين فيها لتحديد الفرص الناشئة والمخاطر الآخذة في الظهور وتسهيل صياغة الاستجابات على صعيد السياسات في الوقت المناسب.

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

6- تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية من أجل تطوير واستقرار النظام المالي على نحو منتظم، وتسهيل الدخول الآمن للمنتجات والأنشطة الجديدة والوسطاء الماليين الجدد؛ وتدعيم الثقة والاطمئنان؛ والاستجابة للمخاطر. ومن الممكن معالجة العديد من مخاطر التكنولوجيا المالية من خلال الأطر التنظيمية الحالية. ومع ذلك، قد تنشأ مشكلات وقضايا جديدة من شركات ومنتجات وأنشطة جديدة تقع خارج النطاق التنظيمي الحالي. وقد يتطلب ذلك تعديل وتكييف الأطر التنظيمية لاحتواء مخاطر المراجعة (إصدار أحكام جزافية بناء على توازنات)، مع الإقرار بوجوب أن تظل الضوابط التنظيمية متناسبة مع المخاطر. وقد تكون هناك حاجة لاستجابات شاملة على صعيد السياسات على المستوى الوطني، بناءً على التوجيهات التي تقدمها الهيئات المعنية بوضع المعايير

7- حماية سلامة الأنظمة المالية من خلال تحديد وفهم وتقييم مخاطر إساءة استخدام التكنولوجيا المالية بصورة إجرامية والتخفيف من هذه المخاطر، واستخدام التقنيات التي تعزز الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وفي حين يدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية بشكل عام الأهداف المشروعة، فإن بعض الابتكارات قد تمكن المستخدمين من التهرب من الضوابط الحالية لتحقيق غايات إجرامية، مما يشكل تهديدًا للسلامة المالية. وتتباين الاستجابات من البلدان المعنية على نحو كبير؛ لكن في جميع الحالات، من المهم تعزيز الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعة ذلك، ويتضمن هذا استخدام التكنولوجيا (حلول التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الإشرافية) لدعم الامتثال للضوابط التنظيمية وأعمال الإشراف والمراقبة

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

8-تحديث الأطر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم مع مزيد من الوضوح القانوني واليقين فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لأنشطة التكنولوجيا المالية. وتساند الأطر القانونية السليمة الثقة والموثوقية في المنتجات والخدمات المالية. ومع ذلك، يتم تقويض هذا الأمر عندما تخفق الأطر القانونية في مواكبة الابتكارات في التكنولوجيا المالية والأسواق المالية العالمية الآخذة في التطور. ومن الممكن إعداد إطار قانوني داعم من خلال وجود قواعد قانونية واضحة ويمكن التنبؤ بها تتوافق مع التغيرات التكنولوجية، ومصممة خصيصًا بما يناسب الظروف الوطنية، لا سيما في مجالات مثل العقود وملكية البيانات والإعسار وفض المنازعات والمدفوعات.

9-ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية من خلال النظر بعين الاعتبار في تداعيات ابتكارات التكنولوجيا المالية على خدمات البنوك المركزية وهيكل السوق، وفي الوقت نفسه حماية الاستقرار المالي؛ وتوسيع نطاق شبكات الأمان، إذا لزم الأمر؛ وضمان تعميم السياسات النقدية الفعالة. وبمقدور التكنولوجيا المالية تحويل الأسواق المالية التي من خلالها يتم تعميم إجراءات السياسات النقدية، كما يمكن أن تعمل على إعاقة تطبيق السياسة النقدية مع إعادة تحديد دور البنوك المركزية كمؤسسات إقراض يتم اللجوء إليها كملاذ أخير. ومن ناحية أخرى، بمقدور التكنولوجيا المالية مساعدة البنوك المركزية في تحسين خدماتها، ويشمل ذلك إمكانية إصدار عملة رقمية، وتوسيع نطاق تعميم خدمات المدفوعات وتحسين مرونتها

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

10- تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها بحيث تتسم هذه المنافع بالمرونة والقدرة على مجابهة أي أعطال أو تشويش - يشمل ذلك من جانب الهجمات الإلكترونية - وتعمل على تدعيم الثقة في النظام المالي من خلال حماية سلامة البيانات والخدمات المالية. ويثير تطوير مثل هذه البنية التحتية القوية مجموعة واسعة من القضايا التي لا تتعلق فقط بالقطاع المالي ولكن أيضاً بالاقتصاد الرقمي على وجه العموم، ويشمل ذلك ملكية البيانات والحماية والخصوصية والأمن السيبراني (الإلكتروني) والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركيز وحماية المستهلك.

11. تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات عبر المجتمع التنظيمي العالمي لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات لمساندة إطار تنظيمي فعال. ونظراً لأن التقنيات الجديدة تعمل بشكل متزايد عبر الحدود، فإن التعاون الدولي في غاية الأهمية لضمان استجابات فعالة على صعيد السياسات لتعزيز الفرص والحد من المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن الاختلاف في الأطر التنظيمية. ومن شأن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع القطاع الخاص ومع الجمهور على نطاق واسع أن يساعد في تحفيز النقاش حول الاستجابة التنظيمية الأكثر فاعلية مع مراعاة ظروف البلد المعني، وبناء توافق عالمي في الآراء. وبمقدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقديم يد العون في تيسير الحوار العالمي وتبادل المعلومات

الرقابة على التكنولوجيا المالية أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

12- تعزيز المراقبة الجماعية للنظام النقدي والمالي الدولي وتكييف وتطوير السياسات لدعم النمو العالمي الشامل للجميع والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الاستقرار المالي الدولي في بيئة سريعة التغير. وتعمل التكنولوجيا المالية على تجاوز الحدود المالية، سواء على مستوى المؤسسات أو على المستوى الجغرافي، مما يؤدي إلى تعزيز الترابط والآثار غير المباشرة والتغير في تدفقات رأس المال. وقد تؤدي هذه التطورات إلى زيادة تعدد الأقطاب المالية وترابط النظام المالي العالمي، مما قد يؤثر على توازن المخاطر فيما يخص الاستقرار المالي العالمي. وبمقدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقديم يد العون في تحسين المراقبة الجماعية ومساعدة البلدان الأعضاء من خلال بناء القدرات بالتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى



الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

أولاً. تبني وعد التكنولوجيا المالية

ثانياً. تمكين التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية

ثالثاً. تعزيز المنافسة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرّة والتنافسية.

رابعاً. اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسواق المالية

خامساً. رصد ومتابعة التطورات والمستجدات على نحو وثيق لتعميق فهم الأنظمة المالية الآخذة في التطور

سادساً. تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية من أجل تطوير واستقرار النظام المالي على نحو منتظم

سابعاً. حماية السلامة المالية

ثامناً. تحديث الأطر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم

تاسعاً. ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية

الرقابة على التكنولوجيا المالية

عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

مقدمة

1. إن التطورات السريعة في التكنولوجيا الرقمية في سبيلها لتحويل المشهد الاقتصادي والمالي، وخلق الفرص وفرض التحديات أمام المستهلكين، والشركات المالية وغير المالية، ومقدمي الخدمات، والهيئات التنظيمية. ويقود القطاع الخاص إلى حد كبير هذه التطورات، وتحركها قوى الرقمنة العالمية والتقدم التكنولوجي التي تعيد صياغة العديد من جوانب اقتصادات العالم وحكوماته ومجتمعاته. وتتنوع التجارب والتطورات في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويشمل ذلك بلدان ذات اقتصادات نامية واقتصادات صاعدة، فضلاً عن الدول الصغيرة والهشة التي تختلف فيها الاحتياجات وتطورات ومستجدات السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية عن تلك الموجودة في البلدان (الاقتصادات) المتقدمة. إلى جانب ذلك، قد لا يتم تمثيل هذه الدول وتلك البلدان دائماً في الهيئات المعنية بوضع المعايير التي تجري فيها مثل هذه المناقشات. ورداً على ذلك، يجب أن تتسم عملية وضع السياسات بالذكاء والتعاون وتضافر الجهود. والأهم من ذلك ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي والتصدي للتحديات التي تواجه الاستقرار المالي والسوق والسلامة المالية وحماية المستهلك. وهذا التوازن أمر بالغ الأهمية لتحقيق منافع الرفاهية المتأتبة من التكنولوجيا المالية وتجنب توقف تطوير هذه التكنولوجيا ناهيك عن المخاطر المتمثلة في التخلي عن المحرومين

2. تسعى البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الحصول على معلومات ومساعدة ومشورة بشأن الإطار المؤسسي المناسب الذي يمكنهما من تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتحسين كفاءة وسلامة النظام المالي وتعميق الشمول المالي. ويراقب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن كثب ويحللان التطورات والمستجدات ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية وتأثيرها كل فيما يخصه. وقد تم إعداد هذه الوثيقة من قبل موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتسليط الضوء على الفرص والمخاطر المحتملة المتأتية من التكنولوجيا المالية، وتمت الاستفادة من عمل الهيئات الدولية والسلطات الوطنية.

3. ثمة علاقة تكافلية عضوية بين التكنولوجيا والتمويل منذ أمد بعيد. وتعمل التطورات في تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الآلية والتغيرات في توقعات العملاء المتمرسين في التكنولوجيا على تجاوز وتلاشي الحدود التقليدية بين الوسطاء الماليين والأسواق ومقدمي الخدمات الجدد- مما قد يؤدي إلى زيادة اللامركزية وطرح منتجات ومفاهيم جديدة والتأثير على المعوقات التي تحول دون دخول السوق. وقد تم اختبار وتجريب بعض تطبيقات التكنولوجيا المالية، مثل الخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول، على مدى السنوات العشر الماضية في العديد من البلدان النامية والصاعدة، وقدمت هذه التطبيقات ثروة من الخبرات المفيدة حول كيف يتسنى حتى للتكنولوجيات البسيطة أن تساعد في تحقيق الشمول المالي والتنمية على نطاق واسع.

4. تتيح التكنولوجيا المالية إمكانات واسعة النطاق تحرص السلطات الوطنية على تعزيزها. وتقدم هذه التكنولوجيا وعدًا بتخفيض التكاليف والاحتكاكات الناشئة عن التعامل المباشر، وزيادة الكفاءة والمنافسة، وتضييق نطاق التضارب في المعلومات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية - لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل وللسكان المحرومين من الخدمات- وذلك على الرغم من أن فوائد التغير التكنولوجي قد تستغرق وقتًا حتى تتبلور بصورة كاملة. ويمكن أن يدعم القطاع المالي الابتكارات والاتجاهات التكنولوجية المستمرة لمساندة التنمية الاقتصادية والنمو الشامل للجميع على نطاق أوسع، وتسهيل المدفوعات والتحويلات الدولية، وتبسيط وتعزيز الامتثال والعمليات الإشرافية والرقابية. وتستكشف بعض السلطات أساليب تنظيمية جديدة (مثل المختبرات التنظيمية وحاضنات أنشطة الأعمال وأدوات تسريع وتيرة الابتكارات المالية التكنولوجية ومراكز الابتكارات المالية التكنولوجية) التي تسمح بالتجارب والابتكار وتبادل المعلومات،

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

5. في الوقت نفسه، لدى السلطات الوطنية شواغل بشأن المخاطر المحتملة التي يتعرض لها النظام المالي وعملائه. على سبيل المثال، أثرت مخاوف وشواغل بشأن تقلبات أسعار الأصول المشفرة المتداولة، والتهديدات التي تواجه حماية المستهلك وحماية المستثمر، وإمكانية المراجعة التنظيمية والانتشار السريع للآثار السلبية- سواء داخل جهات الاختصاص ذات الولاية أو عبر الحدود. كما أثرت مخاوف وشواغل بشأن مدى كفاية شبكات الأمان المالي الحالية، وتضمن ذلك وظائف البنوك المركزية كمؤسسات إقراض يتم اللجوء إليها كملاذ أخير. وعلاوة على ذلك، فإن السمات الجديدة للتقنيات ونماذج أنشطة الأعمال الناشئة يمكن أن تجعل من الصعب ضمان وضوح واتساق الأطر القانونية والتنظيمية داخل البلدان وعبر الحدود. والأهم من ذلك، أن إدارة المخاطر السيبرانية (الإلكترونية) تصبح عنصراً حيوياً في المرونة التشغيلية الشاملة، لا سيما وأن زيادة الترابط التكنولوجي بين الشركات المالية والبنية التحتية ومقدمي الخدمات والمستهلكين يسمح بالوصول إلى الشبكات المالية من خلال نقاط دخول متعددة. وفي نهاية المطاف، فعلى الرغم من منافع التكنولوجيا المالية، فإن عملية اعتماد هذه التكنولوجيا قد تكون حافلة بتحديات انتقالية، وستبدر الحاجة إلى الانتباه واليقظة على صعيد السياسات لجعل الاقتصادات تتسم بالمرونة واشتغال الجميع.

6. تستشعر السلطات الوطنية شواغل ومخاوف بشأن التهديد المحتمل للسلامة المالية. وتثير بعض تطبيقات التكنولوجيا المالية مخاطر جديدة تتأتى من النشاط الإجرامي. فعلى وجه الخصوص، يمكن استخدام طرق دفع جديدة للتهرب من الضوابط القائمة وارتكاب جرائم مثل غسل الأموال والاحتيال وتمويل الإرهاب. وفي الوقت نفسه، يمكن لبعض الابتكارات التكنولوجية أن تعزز السلامة المالية، على سبيل المثال، من خلال تسهيل الامتثال للمتطلبات القائمة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل العناية الواجبة بشأن العملاء (الفحص الشامل لهم)، وبطاقات الهوية الرقمية، ومن خلال مساعدة الجهات التنظيمية (على سبيل المثال، حلول البرمجيات لتعزيز أعمال الإشراف والمراقبة بشأن مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

7. ظلت الهيئات الدولية تراقب عن كثب تطورات التكنولوجيا المالية. وقد تناول مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للأسواق والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين جميعًا آثار تطورات التكنولوجيا المالية، وقامت هذه الهيئات بحصر الأولويات والاعتبارات الخاصة بالتنظيم والإشراف التي تتيح رؤية ثاقبة مفيدة للغاية للسلطات الوطنية. وأصدر فريق العمل المالي (فاتف) توجيهات بشأن تطبيق معيار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على طرق الدفع الجديدة.
8. ثمة دعوات لمزيد من التنسيق الدولي. وفي الوقت نفسه، يتبلور التعاون (على سبيل المثال، من خلال مذكرات التفاهم الثنائية بشأن التكنولوجيا المالية بين الأجهزة التنظيمية)، وتأتي التكنولوجيا المالية على جدول أعمال العديد من المجموعات الدولية والإقليمية. وقد أدى ذلك إلى تبادل المعلومات ومناقشة الممارسات الجيدة؛ لكن هناك حاجة إلى نهج أكثر تنسيقًا يجمع القائمين على هذه الصناعة والجهات التنظيمية المعنية بالأنشطة المالية والتكنولوجيا والمنافسة داخل البلدان وعبر الحدود. وهذا من شأنه أن يساعد في تهيئة بيئة دولية داعمة لتعزيز فرص التكنولوجيا المالية، مع تخفيف مخاطر المراجعة التنظيمية والتناقضات المحتملة في تطبيق القوانين واللوائح عبر الحدود.

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

9. تمثل هذه الأجندة استجابة لهذه الدعوات من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتوضح الاعتبارات رفيعة المستوى لواضعي السياسات والمجتمع الدولي. وإذ ندرك أن التكنولوجيا المالية مجال جديد وسريع الحركة، فإن هذه الأجندة تركز على آثار التكنولوجيا المالية بالنسبة للقطاع المالي، مع أخذ هيكل العضوية شبه العالمية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والقدرات النسبية المقارنة لكل مؤسسة على حدة، في الاعتبار. وتتسم العناصر الشاملة لهذه الأجندة بأنها وثيقة الصلة بجميع البلدان الأعضاء والهيئات الدولية المعنية، لكن يجب أن تكون هذه العناصر مصممة حسب الظروف الوطنية، مع إدراك أن نهج التكنولوجيا المالية قد يختلف بحسب الخدمات المالية التي يتم النظر فيها بعين الاعتبار (على سبيل المثال، التسهيلات الائتمانية، وخدمات الادخار، وخدمات التأمين، والمدفوعات). وسيساعد ذلك البلدان الأعضاء على جني منافع التكنولوجيا المالية مع الوعي بشأن المخاطر المحتملة وتعزيز الاستعداد للتصدي لها.

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

10. تناقش هذه الأجندة القضايا التي يجب أن تنظر فيها البلدان الأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية، لكنها لا تمثل برنامج العمل الخاص بصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كما أنها لا تهدف إلى تقديم إرشادات محددة أو مشورة بشأن السياسات. وتعمل هذه الأجندة على تقديم إطار مفيد للقضايا لدعم مزيد من التعلم والعمل المستمر. وتنطبق هذه الاعتبارات على كل من الأدوات والمنتجات المالية التقليدية والإسلامية. وسيراعي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه الأجندة في عملهما كل في نطاق اختصاصه. وعلى وجه الخصوص، سيركز صندوق النقد الدولي، من خلال أعمال المراقبة والعناية الواجبة التي يقوم بها، على آثار التكنولوجيا المالية على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود؛ والاستقرار النقدي والمالي على المستويين الوطني والعالمي؛ وتطور النظام النقدي الدولي؛ وشبكة الأمان المالي العالمية. وبالنسبة للبنك الدولي، سيكون التركيز المبدئي على جملة أمور منها المساعدة في تحقيق الإصلاحات وبناء القدرات بهدف اعتماد حلول التكنولوجيا المالية لتعميق الأسواق المالية، وتعزيز الوصول المسؤول إلى الخدمات المالية، وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود. وسيعتمد البنك الدولي على الخبرة المتنامية لمؤسسة التمويل الدولية في هذا المجال. وتسهم أجندة التكنولوجيا المالية في بناء أسس الاقتصاد الرقمي الذي يعد إحدى الركائز الأساسية في مشاركة مجموعة البنك الدولي الأوسع نطاقًا في مجال التقنيات المبتكرة. وسيعمل الموظفون على نحو وثيق مع جميع الهيئات الدولية المعنية، وسيكون ذلك من خلال مشاركتنا في الهيئات ذات الصلة المعنية بوضع المعايير أثناء قيامها بوضع المعايير التنظيمية للتكنولوجيا المالية. ومع قيام هذه الهيئات بوضع هذه المعايير وتحديد أفضل الممارسات الدولية، سيقوم الموظفون بتضمينها في عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

أولاً. تبني وعد التكنولوجيا المالية

ثمة ترحيب بالتطورات السريعة الحالية في مجال التكنولوجيا المالية وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي الشامل، كما يجري القيام بالاستعدادات اللازمة للاستفادة من منافعها التي يحتمل أن تكون واسعة النطاق.

11. بمقدور التكنولوجيا المالية أن تؤثر بشكل كبير على تقديم الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم وتعززه، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل وللشرائح المحرومة من الخدمات. ولا يُعتبر الابتكار في الخدمات المالية ظاهرة جديدة. ومع ذلك، فإن السرعة والكثافة والنتائج واسعة النطاق عبر المجتمعات في جميع أنحاء العالم تجعل هذه التطورات ذات طبيعة مختلفة. وتمثل قوة الحوسبة المتزايدة بوتيرة سريعة؛ والابتكارات في مجال التشفير، وتجميع البيانات، والإدارة؛ والحوسبة الموزعة؛ والذكاء الاصطناعي؛ وانتشار الهواتف الذكية وغيرها من الأجهزة المحمولة جزءًا من الأساس الذي تقوم عليه التغييرات المحتملة بعيدة المدى في القطاع المالي.

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

12. ينبغي الترحيب بهذا التطور في النظام المالي. وتطرح التطورات في مجال التكنولوجيا المالية نماذج أنشطة أعمال جديدة، وتقدم منتجات جديدة كما تعمل على إيجاد مقدمي خدمات جدد، ومن ثم إتاحة فرص لتحقيق مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة من شأنها أن تحفز خلق فوائد اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. وتقوم الحكومات باستكشاف التكنولوجيا المالية من منظور زيادة الشمول المالي للفئات المحرومة من الخدمات وتعميق الأسواق المالية وتحسين كفاءة تقديم الخدمات المالية. وتتيح التكنولوجيا المالية فرصًا واسعة النطاق، على سبيل المثال: تحسين أنظمة المدفوعات عبر الحدود، ويشمل ذلك تحويلات العاملين بالخارج؛ ومساعدة المؤسسات المالية في تيسير إجراءات العمل لديها؛ وتحسين تعميم سبل الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما بالنسبة لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

13. يتطلب جني المنافع الكاملة للتكنولوجيا المالية الاستعداد على نحو كاف. ويشمل ذلك تعزيز القدرات المؤسسية في الوقت المناسب، والاستعانة بالخبرات ذات الصلة، وبناء المعرفة، وتحسين التواصل الخارجي مع أصحاب المصلحة، وتوسيع نطاق تثقيف وتوعية المستهلكين. ومن شأن اتباع نهج مشترك بين الوكالات، يشمل الوزارات والهيئات المعنية (مثل البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية، والسلطات المسؤولة عن الاتصالات السلكية واللاسلكية، والسلطات المسؤولة عن تنظيم المنافسة، وأجهزة حماية المستهلك، ووحدات المعلومات المالية، والهيئات الداخلية المسؤولة عن تحصيل الإيرادات والضرائب) أن يدعم اتساق السياسات والأهداف

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

ثانيًا. تمكين التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية

العمل على تطوير واعتماد التكنولوجيا المالية من خلال تطوير البنى التحتية المؤسسية، وتعزيز سبل الوصول إليها على نحو مفتوح وميسور التكلفة، وضمان وجود بيئة تدعم السياسات.

14. يمثل الاستثمار في دعم البنية التحتية سمة أساسية من سمات تبني واعتماد التكنولوجيا المالية الناجحة في جميع أنحاء العالم. وتشمل الخصائص المميزة لخدمات التكنولوجيا المالية ما يلي: الاستخدام المكثف للقنوات الرقمية في مجال التعامل مع العملاء والتفاعل معهم؛ واختيارات العملاء بشأن متى وكيف يتعاملون مع مقدمي الخدمة ويتفاعلون معهم؛ والاستفادة من الخدمات على نحو سلس من دون أعطال. وتشمل العوامل التي تساعد في تقديم مثل هذه الخدمات البنية التحتية المادية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنى التحتية المالية، بالإضافة إلى البيئة التنظيمية العامة والمعنية بالسياسات. وتشمل البنية التحتية الرقمية المؤسسية، من بين ما تشمل، خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة، والوصول إلى مستودعات البيانات المهمة، والبنية التحتية لبطاقات الهوية الرقمية، وخدمات الدفع الرقمية.

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

15. يمثل جمع ومعالجة البيانات بطريقة آلية سمة رئيسية للتقدم في التكنولوجيا المالية. ومن شأن خدمات التكنولوجيا المالية جمع البيانات من العملاء باستخدام تطبيقاتهم، وكذلك الوصول إلى حسابات معاملات العملاء لدى المؤسسات المالية. ومن شأن أتمتة عملية جمع البيانات التقليل من نطاق الخطأ والاحتيال، لا سيما عندما يتم الوصول إلى البيانات مباشرة من الجهة المعنية بحفظ البيانات، كما أنها تسمح باستجابة أسرع مع تعزيز إجراءات العناية الواجبة بشأن العملاء وعمليات التقييم.

16. من الممكن النظر في مجموعة من الإجراءات لتطوير بنى تحتية رقمية ومالية مفتوحة وبأسعار ميسورة، وبيئة سياسات مواتية للتكنولوجيا المالية:

أ. تسهيل تطوير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة- بما في ذلك في المناطق الريفية - وتحقيق الوصول للجميع على نحو مستدام. وينبغي إيلاء الاهتمام لضمان توفر الجودة الأساسية للخدمة وتقديمها بتكاليف ميسورة بالنسبة لقطاعات المستهلكين.

ب. تشجيع رقمنة المعاملات في جميع الدواوين والإدارات والأجهزة الحكومية وعلى نطاق أوسع في النشاط الاقتصادي بأكمله، وتمكين وصول القطاع المالي للبيانات ذات الصلة على نحو يتسم بالعدالة والإنصاف. ويجب أن يستند هذا الوصول إلى إجراءات وقائية مناسبة، كما يجب أن يُتاح على نحو آمن وسليم في إطار حماية قوية للبيانات، والحوكمة، وإطار الخصوصية والسرية لضمان جودة البيانات والحماية من أي تحيزات تتأثر من خلال الاستخدام المكثف للبيانات وتحليلات البيانات

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

ج. تشجيع تطوير آليات بطاقات الهوية الرقمية للتحقق من هوية العملاء عن بعد بشكل موثوق. وعند القيام بذلك، يجب على السلطات المعنية أن توفر سبل الحماية من مخاطر الاستبعاد المالي بسبب عوامل مثل الأمية الرقمية. ويجب تدعيم آليات بطاقات الهوية الرقمية بعمليات وإجراءات قوية لربط الشخص الحقيقي المعني بشكل فريد ببطاقة الهوية.

د. تشجيع تطوير البنى التحتية المالية، مثل تلك الخاصة بإعداد التقارير الائتمانية والمدفوعات عبر الحدود، على أن يكون لها معايير وصول واستخدام تتسم بالعدل والشفافية وتستند إلى المخاطر. وبالنسبة للمدفوعات عبر الحدود، ينبغي النظر بعين الاعتبار في أساليب مثل أنظمة الدفع الإقليمية، وتهيئة نماذج جديدة من شأنها تقليل طبقات الوسطاء الماليين، وتوفير سبل الوصول إلى أنظمة المدفوعات المحلية للداخلين الجدد في السوق

ثالثًا. تعزيز المنافسة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرّة والتنافسية.

تعزيز المنافسة العادلة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرّة والتنافسية لضمان مجال عمل متكافئ وتشجيع الابتكار واختيار العملاء وتعميم سبل الوصول إلى الخدمات المالية عالية الجودة.

17. من شأن التكنولوجيا المالية تقليل المعوقات التي تحول دون دخول السوق، كما أنها تعمل كمحرك قوي للمنافسة، وتنافسية السوق، والابتكار من خلال الحد من تضارب المعلومات، وخفض تكاليف التشغيل والامتثال، وتحسين الكفاءة. وهذا من شأنه أن يعزز اختيار المستهلك ويحسن سبل الوصول إلى الخدمات المالية الجيدة، وهو أمر مهم على وجه الخصوص للأسر المعيشية المحرومة والشركات التي تفتقر إلى الخدمات. ولقد كان اعتماد التقنيات الجديدة أمرًا شائع الحدوث في القطاع المالي، ولدى التكنولوجيا المالية القدرة على التأثير على الأنشطة والتفاعلات على امتداد سلسلة القيمة المالية بأكملها وذلك في بعض الحالات مع وجود آثار عميقة على المنافسة.

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

18. يجري حاليًا إعادة النظر في نماذج أنشطة الأعمال التقليدية وقنوات التوزيع- من المكاتب الخلفية إلى علاقة العميل- بسبب تفكيك الخدمات وإنشائها، وظهور مقدمي خدمات جدد، والدور المتغير لشاغلي الوظائف، والمستهلكين أصحاب الطلبات الذين تمكّنهم التكنولوجيا من أسباب القوة. وتعمل التكنولوجيا المالية على إزالة الحدود بين المنتجات المالية والخدمات والأسواق وإحداث تغيير في تركيبة الصناعة والمشهد التنافسي.

19. قد تحقق التكنولوجيا المالية تأثيرات خاصة بالشبكة ووفورات الحجم والنطاق. وقد تؤدي بعض خدمات التكنولوجيا المالية- مثل برامج الإقراض بين الأطراف المناظرة وتطبيقات تقنية دفاتر الحسابات الموزعة، ويشمل ذلك الأصول المشفرة وترميز الأصول، والعقود الذكية- إلى تغيير دور بعض الوسطاء الماليين أو الاستغناء عنهم. ويتبنى حاليًا العديد من المؤسسات المالية الحالية نهج التكنولوجيا المالية، كما تعمل على إنشاء شراكات جديدة للتنافس مع الداخلين الجدد في الأسواق وشركات التكنولوجيا القائمة، ومقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتمثل الوفرة المتزايدة في بيانات المستهلك- وكذلك التقدم السريع في تخزين البيانات ومعالجتها وقدرات الربط والبنى التحتية للمعلومات والاتصالات- جميعًا عوامل رئيسية وراء ديناميكيات السوق المذكورة أعلاه.

الرقابة على التكنولوجيا المالية

عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

20. حتى يتسنى جني منافع التكنولوجيا المالية، فإن الالتزام الدائم بتحقيق تكافؤ الفرص من حيث الوصول إلى البيانات والتقنيات والبنى التحتية أمر مهم. وفي الوقت الحالي، يسيطر الموظفون بشكل كبير على سبل الوصول إلى مثل هذه البنى التحتية المالية الحساسة، مثل أنظمة المدفوعات وإعداد التقارير الائتمانية، وسجلات الضمانات، ومستودعات الأوراق المالية المركزية؛ في حين تسيطر شركات التكنولوجيا والاتصالات على سبل الوصول إلى خدمات مثل الاتصالات وخدمات البيانات وبوابات التجارة الإلكترونية ومنصات شبكات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث. ويعمل حاليًا مقدمو الخدمات من الغير الذين يقدمون الخدمات المساعدة، مثل الحوسبة السحابية والأعمال التحليلية التي تدعم العديد من خدمات التكنولوجيا المالية، على تقليل الحاجة إلى استثمارات كبيرة من قبل الشركات الجديدة، كما يعملون على الحد من الحواجز التي تحول دون الدخول إلى السوق.

21. تتضمن اعتبارات تشجيع المنافسة العادلة والأسواق المفتوحة ما يلي:

أ. الاستفادة من قدرات التكنولوجيا المالية في الحد من المعوقات التي تحول دون دخول أطراف فاعلة غير تقليدية، ويشمل ذلك من خلال تشجيع تطبيق القوانين واللوائح على نحو مناسب ويتسم بالمرونة والاتساق وإمكانية التنبؤ، مع الحفاظ على المنافسة وتنافسية السوق

ب. تطبيق سياسات المنافسة لمعالجة مخاطر تركيز السوق وإساءة الاستخدام والتجاوز من قبل كل من الداخلين إلى السوق والموظفين. وتعزيز المنافسة العادلة والابتكار بوصفهما هدفين صريحين على صعيد السياسات يتسمان بالحياد من حيث استخدام التكنولوجيا وذلك في القطاع المالي، وتطبيقهما على نحو شفاف

الرقابة على التكنولوجيا المالية

عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

ج. تكيف أطر سياسات المنافسة من أجل التكنولوجيا المالية، مع الأخذ في الاعتبار نماذج أنشطة الأعمال الجديدة.

د. تطوير نهج لمعالجة مماثلة لأنشطة ومخاطر مماثلة بطريقة مناسبة لتوفير مجال عمل متكافئ بغض النظر عن المشاركين في السوق أو التقنيات الكامنة أو الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمة.

ه. تشجيع التشغيل البيئي وتوفير سبل وصول عادلة وشفافة إلى البنى التحتية الرئيسية. وبالنظر إلى مركزية تبادل البيانات والمعلومات بشأن التكنولوجيا المالية، فإن وضع إطار متوازن للوصول إلى البيانات والبنية التحتية الخاصة بها يمكن أن يساعد في الحد من المعوقات التي تحول دون دخول السوق، ويشمل ذلك من خلال المعايير الشائعة ومنصات التكنولوجيا المفتوحة. وسيعمل ذلك على تسهيل تدفق المعلومات والربط بين الخدمات والمنصات (البرامج)، سواء القائمة أو الجديدة- وهو عامل يدعم الابتكار في التكنولوجيا المالية وتنافسية السوق. وهذه القضايا بالغة الأهمية في كل من السياقات المحلية وعبر الحدود. على سبيل المثال، تعتبر خدمات المدفوعات عبر الحدود ضرورية للتدفقات التجارية والتحويلات والهجرة والتجارة الإلكترونية، وذلك على الرغم من أنها لا تتسم بالكفاءة في أغلب الأوقات وباهظة التكلفة، وقد خفضت بعض البنوك المراسلة تقديم هذه الخدمات. ويجب أن تكون عملية وضع المعايير شاملة للجميع، ويجب أن تكون إجراءاتها شفافة ويتم الإفصاح عنها وكشفها على نحو جيد.

الرقابة على التكنولوجيا المالية

عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

رابعًا. اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسواق المالية

اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي من خلال التغلب على التحديات ذات الصلة بالوصول إلى قطاعات السوق ومعلومات العملاء والسلامة التجارية، وتطوير الأسواق من خلال تحسين البنية التحتية والعمق.

22. يعد توفير سبل الوصول إلى الخدمات المالية من المحددات المهمة للنمو الشامل للجميع في البلدان النامية. ومع ذلك، فإن ما يقدر بنحو 1.7 مليار بالغ على مستوى العالم لا يستطيعون الوصول إلى الاقتصاد المالي الرسمي. والسبب في ذلك هو نزاعات السوق وعوامل الاحتكاك فيها، على سبيل المثال الحواجز الجغرافية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية، وعدم توفر الضمانات، وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد وإخفاقات السوق. وعلى الرغم من تحقيق مكاسب بالفعل في عملية تشجيع الشمول المالي، فإن الاقتصاد الرقمي المتطور بسرعة إلى جانب الإشراف الفعال ضروري للتغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق شمول مالي أوسع نطاقًا.

23. سيكون للتكنولوجيا المالية دور حاسم في التغلب على المعوقات التي طال أمدها أمام الشمول المالي وإتاحة الفرصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو النهج الرقمية:

أ. نطاق التغطية. لقد كانت البنية التحتية المادية المحدودة واحدة من أهم المعوقات التي تحول دون الوصول إلى مجموعة واسعة النطاق من المنتجات المالية. وساعدت القنوات الرقمية التي نشرتها البنوك وشركات الاتصالات وغيرها من مقدمي الخدمات ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، وتم ربطهم ليس فقط بخدمات المدفوعات، ولكن أيضًا بخدمات الادخار والتأمين والاستثمار والتسهيلات الائتمانية والقروض. علاوة على ذلك، ساعدت الخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول على الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء، من خلال خدمات الدفع أولاً بأول

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

- ب. معلومات العملاء. يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العميل في إطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وإدارتها. وتتيح الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات الرقمية (يشمل ذلك شبكات الهاتف المحمول والمدفوعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي) المعلومات الضرورية الخاصة بالعميل لفتح الحسابات، مما يساعد في توفير سبل الوصول إلى مجموعة من المنتجات والخدمات المالية.
- ج. السلامة التجارية. ينطوي اشتغال الفئات المحرومة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات العملاء. ويتطلب القيام بذلك على نحو مستدام تحقيق عوائد كافية لتغطية التكاليف دون تحديد أسعار لا يمكن الوصول إليها. وهذا يتطلب تكلفة منخفضة لتقديم الخدمات، ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال الأتمتة والمعالجة المباشرة باستخدام حلول التكنولوجيا المالية

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

24. تتيح التكنولوجيا المالية منافع مثل توسيع سبل الوصول إلى الخدمات، وخفض التكاليف، وزيادة الراحة عند إنجاز المعاملات. ويعمل الداخلون الجدد إلى السوق ونماذج أنشطة الأعمال الجديدة على إيجاد أساليب جديدة للحصول على المنتجات المالية المصممة على نحو أفضل للفئات التي لا تحصل على خدمات بنكية مع توزيع هذه المنتجات وتقديم الخدمات اللازمة لها. وعلاوة على ذلك، يمكن لحلول التكنولوجيا المساعدة في التغلب على بعض المعوقات التي تواجهها المرأة في الحصول على الخدمات المالية، وتعزيز قدرتها المالية على المرونة والمجابهة، والمساعدة في اختيار المهنة المطلوبة على نحو أفضل. وتعمل بطاقات الهوية الرقمية على مساعدة المؤسسات المالية في بعض جهات الاختصاص والبلدان في خفض تكاليف العملاء المنضمين إليها، كما سمحت للحكومات بتحديد المستحقين للمنافع وتوزيعها إلكترونياً. وأظهرت خدمات التكنولوجيا المالية مثل المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول إمكاناتها الكامنة. وبالتطلع إلى آفاق المستقبل، فإن برامج الإقراض البديلة والبيانات الكبرى لديها القدرة على توفير سبل الوصول إلى التسهيلات الائتمانية والقروض لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأفراد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتقنيات مثل واجهات برمجة التطبيقات وتقنية دفاتر الحسابات الموزعة أن تساعد في تطوير طرق جديدة لتسجيل وتبادل البيانات عبر سلاسل القيمة الزراعية والخاصة بأنشطة الأعمال، وبالتالي الحد من تضارب المعلومات.

الرقابة على التكنولوجيا المالية

عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

يمكن أيضًا أن تعمل التكنولوجيا المالية على مساندة تطوير القطاع المالي على نطاق أوسع. وتفتح التكنولوجيا المالية الباب أمام آليات جديدة للشركات، بما في ذلك منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتعبئة التمويل مباشرة من المستثمرين، مثل التمويل الجماعي والإقراض المستند إلى آليات السوق. وجنبا إلى جنب، تساند التكنولوجيا المالية تطوير خدمات المعلومات الرئيسية التي تسمح للمستثمرين بتقييم مخاطر استثماراتهم، مثل آليات التقييم الائتماني. كما أنها تخلق قنوات جديدة لتوزيع منتجات أسواق رأس المال، مثل أسواق السوبر ماركت التابعة لصناديق استثمار، وتعزيز المنافسة في شبكات التوزيع التي تسيطر عليها البنوك حاليًا، مع إمكانية إتاحة المزيد من خيارات الاستثمار الأفضل للمستثمرين، وفي الوقت نفسه خفض التكاليف. وفي ذات الوقت، تسمح هذه التكنولوجيا للعملاء بالوصول إلى خدمات المساندة الأخرى - مثل المشورة بشأن الاستثمار وذلك بتكلفة أقل. ويجري استخدام هذه البرامج والخدمات أيضا في سياق منتجات التأمين والمعاشات التقاعدية مع توسيع نطاق الخيارات للمستهلكين.

26. لتشجيع اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف الترويج للشمول المالي وتطوير الأسواق المالية، يمكن النظر بعين الاعتبار في عدد من الإجراءات:

أ. تضمين موضوعات ومحاور تركيز التكنولوجيا المالية في إستراتيجيات الاشتغال والتثقيف المالي على المستوى الوطني، والنظر بعين الاعتبار في إنشاء هيئة مخصصة لتتبع تطور التكنولوجيا المالية، وتشجيع تيسير ممارسة أنشطة الأعمال في هذا القطاع، ودراسة فرص التعاون الدولي.

ب. تشجيع الجهود التثقيفية وتجنب الفجوة بين "من يملكون" و "من لا يملكون"، مع خلق وعي بمجال التكنولوجيا المالية من خلال تثقيف الأفراد ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشأن التطورات والمستجدات الرئيسية، ويشمل ذلك المخاطر، وتزويدهم بالأدوات اللازمة لاتخاذ قرار مستنير وسليم..

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

ج. تعزيز الشراكات وتشجيع تبادل المعرفة بين الجهات والأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في بيئة التكنولوجيا المالية. وتعمل بعض البلدان على إنشاء منتدى للجهات والأطراف الفاعلة من القطاعين العام والخاص من أجل المشاركة في الاستفادة من التكنولوجيا المالية بهدف تحقيق الاشتغال المالي؛ وفي بلدان أخرى، يجري استخدام المنتديات التعاونية القائمة. كما شاركت بعض البلدان بنشاط في إنشاء مراكز أو مختبرات للتكنولوجيا المالية بهدف دعم استخدام هذه التكنولوجيا في الخدمات المالية. كما قامت بعض الجهات التنظيمية المعنية بالأنشطة المالية بتخصيص مكاتب للتكنولوجيا المالية تقدم خدمة الشباك الواحد للمساعدة في استكشاف الواقع التنظيمي.

د. التحرك نحو المدفوعات الحكومية الرقمية. سيؤدي ذلك إلى تعزيز الثقة وتحسين انتشار الحسابات وكفاءة المدفوعات لشرائح السكان المحرومة. وإلى جانب استخدام بطاقة الهوية الرقمية، قد يؤدي ذلك أيضًا إلى تقليل الاحتيال والتهرب الضريبي. واتخذت عدة بلدان نهجًا صارمًا لتحويل جميع المنافع والمزايا إلى منتجات رقمية وطلبت من الجهات الحكومية قبول المدفوعات الرقمية مقابل الخدمات الحكومية وتحصيل الإيرادات والضرائب.

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

خامسًا. رصد ومتابعة التطورات والمستجدات على نحو وثيق لتعميق فهم الأنظمة المالية الآخذة في التطور

رصد ومتابعة التطورات والمستجدات على نحو وثيق بهدف تدعيم صياغة السياسات التي تدعم المنافع المتأتية من التكنولوجيا المالية وتعمل على تخفيف المخاطر المحتملة.

27. ستستلزم الوتيرة السريعة للتكنولوجيا المالية إدخال تحسينات في أطر الرصد والمتابعة. وقد يكون من الصعب رصد ومتابعة المخاطر والفرص الجديدة باستخدام الأطر الحالية التي لا تساعد في جمع المعلومات من الداخلين إلى السوق ولا تغطي المنتجات والأنشطة المالية الجديدة. ومن شأن تهيئة فعاليات ومنتديات جديدة للحوار وتبادل الخبرات مع كل من الشركات القائمة والداخلين في مجال التكنولوجيا المالية أن يساعد السلطات والجهات المعنية في جمع المعلومات المفيدة لمساندة الإجراءات التدخلية على صعيد السياسات العامة في الوقت المناسب التي يمكن أن تعالج العقبات التي تواجه الابتكار. علاوة على ذلك، تتأتى التحديات التي تواجه أعمال الرصد والمتابعة من أتمتة النشاط المالي وعدم الكشف عن هوية أصحاب المعاملات.

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

28. قد تكون هناك حاجة لتوسيع أطر الرصد والمتابعة لمساندة الأهداف على صعيد السياسات العامة. وقد تعمل الفرص الجديدة على ضمان تحقيق الاستجابة على صعيد السياسات العامة للاستفادة من المنافع المتأتبة على نحو تام. وينبغي أن يكون الهدف من جمع البيانات وأعمال المراقبة هو مساندة الأهداف على صعيد السياسات العامة فيما يتعلق بالأسواق التي تتسم بالعدالة وحسن التنظيم، وتحقيق الشمول المالي، وتعزيز المنافسة، فضلاً عن مخاطر الاستقرار المالي وحماية المستهلك والمستثمر، وتحقيق السلامة المالية. وقد يستلزم ذلك توسيع نطاق الصلاحيات الحالية بشأن رفع التقارير والإبلاغ لتمكين السلطات من جمع المعلومات المطلوبة من المشاركين في السوق وعن المنتجات والأنشطة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة النشطة مع المشاركين في الأسواق المالية سريعة التغير من شأنها أن توفر معلومات تساعد السلطات والجهات المعنية في إعادة صياغة نهج وسياسات الرصد والمتابعة الخاصة بها.

29. ستساعد أطر الرصد والمتابعة المرنة، بما في ذلك أتمتة عملية جمع وتحليل البيانات، السلطات والجهات المعنية على مواكبة التطورات والمستجدات في مجال التكنولوجيا المالية. وهذا من شأنه أن يستدعي إجراء تقييم مستمر للأوضاع المتغير لهذه الصناعة، والمشاركين في السوق، ونماذج أنشطة الأعمال، والربط، وتركز المخاطر. وعلى الرغم من إمكانية الاستفادة من الأطر الحالية التي تنطبق على الكيانات والأنشطة الخاضعة للتنظيم على المدى القصير، فإن ذلك يتطلب اتباع نهج ذكي ومرن، ويشمل ذلك المرونة في رفع التقارير بشأن شرائح السكان. ومن شأن التطورات التكنولوجية مساندة أتمتة وتحليل البيانات، كما أن هذه التطورات تعمل على تيسير أعمال الرصد والمتابعة

30. من المتوقع أن يعمل تبادل المعلومات على مساندة تحسين الرصد والمتابعة. وقد تكون هناك منافع كبيرة من زيادة تبادل المعلومات والخبرات على المستوى الدولي نظراً لأن العديد من ابتكارات ومنتجات وخدمات التكنولوجيا المالية تتسم بطبيعة عابرة للحدود على نحو متزايد. ومن شأن هذا التبادل تيسير أعمال الرصد والمتابعة على مستوى العالم لمخاطر الاستقرار المالي وأهداف السياسات العامة الأوسع نطاقاً، مثل السلامة المالية.

31. من الممكن أن تساعد العناصر التالية السلطات والجهات المعنية في تعزيز أطر الرصد والمتابعة:

أ. النطاق: من الضروري أن يتيح إطار مساندة الرقابة الفعالة على مستوى النظام بأكمله رؤية واسعة للأنشطة والكيانات الجديدة، والفرص التي تطرحها، والمخاطر التي تشكلها. ومن شأن هذا الإطار أن يسهل فهم التغييرات في هيكل السوق وتحديد وتحليل المخاطر التي تعوق تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسات.

ب. صلاحيات جمع المعلومات: قد تكون هناك حاجة إلى إدخال تحسينات على صلاحيات جمع البيانات لمساندة توسيع نطاق رفع التقارير بشأن البيانات ليشمل ذلك كيانات جديدة (على سبيل المثال، اشتراط معلومات أساسية من خلال التسجيل) وجمع معلومات عن المنتجات والأنشطة الجديدة.

ج. المرونة في أعمال الرصد والمتابعة: تعتبر المرونة في أعمال الرصد والمتابعة أمر مهم للغاية للوقوف على الابتكارات والتغيرات في نشاط الوساطة المالية التي يمكن أن تؤدي إلى فرص ومخاطر محتملة. وقد يتيح جمع معلومات عن السوق بشأن التطورات والمستجدات والاتجاهات قيمة مضافة لعملية جمع البيانات على المستوى الرسمي.

د. العملية (الإجراءات والخطوات): من شأن وجود إطار فعال لأعمال الرصد والمتابعة المساعدة في تحديد وتقييم التطورات والمخاطر على أساس منتظم ومستمر.

سادسًا. تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية من أجل تطوير واستقرار النظام المالي على نحو منظم

تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية لتيسير الدخول الآمن للمنتجات والأنشطة وشركات الوساطة المالية الجديدة؛ وتدعيم الثقة؛ والحفاظ على الاستقرار المالي؛ والتصدي للمخاطر المحتملة.

32. من شأن الشعور باليقين على مستوى الضوابط التنظيمية مساندة الابتكارات المالية ذات النفع. ومع تطور النظام المالي، من المهم أن يستمر الإطار التنظيمي في توفير الثقة وتهيئة البيئة الداعمة للابتكار. ومن شأن زيادة وضوح الضوابط التنظيمية مساندة الدخول الآمن للمنتجات والأنشطة الجديدة والوسطاء الماليين الجدد، مع تقليل عدم اليقين بشأن هذه الضوابط والحد من إمكانية فقدان الثقة من قبل المستهلكين والمستثمرين المرتبطين بالممارسات غير السليمة والاحتيال.

33. قد تكون هناك حاجة لاستكمال النهج التنظيمية القائمة لمعالجة التغيرات التي تحركها التكنولوجيا المالية في المشهد المالي. ومن الضروري تنفيذ المعايير المتفق عليها دوليًا بشأن الإشراف والتنظيم في القطاع المالي (مثل مبادئ بازل الأساسية للإشراف على البنوك) لإرساء الأساس للأنظمة المالية القوية التي بدورها تكون في وضع أفضل لتسهيل الدخول الآمن لمنتجات التكنولوجيا المالية والأطراف الفاعلة في السوق. وعلى الرغم من أن التشريعات القائمة (على سبيل المثال، بشأن الاحتيال وحماية المستهلك) تنطبق عادة على المنتجات والشركات الجديدة، فإن هناك مزايا في مراجعة، وعند الضرورة، تعديل أطر التنظيم المالي، وتكييف النهج الإشرافية لضمان أنها تسهل الدخول الآمن وحماية الاستخدام المناسب للتقنيات المبتكرة. وعلى نحو مماثل، فعلى الرغم من أن المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات- بما في ذلك أعمال المراجعة المستقلة، وفصل أصول العملاء، والموارد المالية الكافية، والإفصاح- تنطبق أيضًا بشكل عام على مقدمي الخدمات الجدد، قد تكون هناك حاجة لتعزيز، وعند الضرورة، تضمين هذه المبادئ في اللوائح والضوابط المعمول بها لمعالجة المخاطر الناجمة عن الابتكارات المالية التي تتطور بوتيرة سريعة.

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

34. قد تؤدي التغيرات في المشهد المالي إلى مخاطر استقرار مالي وقضايا ومشكلات بشأن سلوك الشركات والسوق، بالإضافة إلى فتح باب الفرص أمام المراجعة التنظيمية. ويجب تقييم الحاجة إلى إدخال أو تعديل اللوائح والضوابط بناء على تحديد إخفاقات السوق والعوامل الخارجية التي تؤدي إلى مخاطر الاستقرار المالي أو التي تؤدي إلى الإفراط في اللجوء إلى المراجعة التنظيمية. وقد يلزم الأمر تعديل النطاق التنظيمي لتجنب المراجعة وضمان أن يتم تنظيم الأنشطة بشكل مناسب ومتسق على نحو مستقل عن مقدم الخدمة، مع تضمين مخاطر الاستقرار المالي من خلال إجراءات تدخلية مناسبة على مستوى السياسات. وقد يستلزم التنظيم المالي الفعال أيضًا تعاونًا أوسع نطاقًا على المستوى المحلي (على سبيل المثال، الاستفادة من حماية البيانات، والمنافسة، والاتصالات السلوكية واللاسلكية، والبنوك المركزية، والسلطات الأخرى) وعلى المستوى الدولي؛ نظرًا للطبيعة الجوهرية للعديد من الابتكارات التي تتسم بأنها عابرة للحدود.

35. ينبغي أن يكون تنظيم الأنشطة الجديدة ونماذج أنشطة الأعمال المبتكرة متناسبًا مع مخاطرها لتجنب خلق روح الابتكار. وقد يساعد تطبيق المتطلبات المناسبة الخاصة بجوانب التنظيم والحوكمة والإفصاح على دعم الابتكار مع تخفيف المخاطر. على سبيل المثال، قد تعمل السلطات والجهات المعنية على تيسير الدخول الآمن إلى الأسواق عن طريق برامج سماح مقيدة مؤقتًا للداخلين الجدد في السوق حيث يتم التخفيف من اشتراطات تنظيمية محددة وفقًا للمخاطر المتصورة (مثل المختبرات التنظيمية لدعم الاختبار والتجريب)، ومن خلال برامج تراخيص مقيدة. وفي الوقت نفسه، قد تحتاج السلطات والجهات المعنية إلى دراسة إلى أي مدى تتسم الأطر الموجودة التي تستعين بمصادر خارجية (أي تعهيد المهام للغير) واللوائح المنظمة لخصوصية وسرية البيانات بأنها محايدة من الناحية التكنولوجية أو ستحتاج إلى تنقيح للسماح بالتطورات التكنولوجية (على سبيل المثال، الحوسبة السحابية).

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

36. قد يساند التقدم التكنولوجي والتطورات التقنية فاعلية التنظيم وكفاءته. ومن شأن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة (مثل تكنولوجيا التعلم الآلي، وجمع البيانات الآلي المدعوم ببرامج تعريف الكيانات القانونية، وتحليل البيانات الكبيرة) من جانب السلطات والجهات المعنية والمؤسسات المالية أن يوضح عمليًا إمكانية إدخال تحسينات على كل من كفاءة وفاعلية الوظائف التنظيمية والإشرافية في تحسين إدارة المخاطر والامتثال من قبل الشركات. وتجري حاليًا مناقشة بشأن إدخال مزيد من التحسينات مثل اللوائح المقروعة آليًا. وأيًا ما كان الأمر، هناك أيضًا قضايا ومشكلات مرتبطة بذلك يتعين التعامل معها، وتتضمن هذه القضايا: (أ) أن جودة البيانات وتوحيدها على نحو قياسي وحجمها تستدعي تحديات تشغيلية؛ (ب) قد يؤدي الإفراط في الاعتماد على الإشارات والمخاطر القابلة للقياس الكمي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة؛ (ج) قد يؤدي تجانس النهج والنماذج إلى زيادة مساهمة الاتجاهات الدورية؛ (د) احتمال إساءة استخدام التكنولوجيا المالية للالتفاف والتحايل على المتطلبات التنظيمية.

37. قد تكون مواكبة تطورات السوق أمرًا حافلاً بالتحديات بالنسبة للسلطات التنظيمية. وسيتوجب على هذه السلطات ضمان أن تظل المعرفة والمهارات والأدوات الخاصة بالموظفين متوافقة مع متطلبات العمل وفعالة للإشراف على نماذج أنشطة الأعمال المبتكرة. ويمكن أن يستلزم ذلك تدريبًا إضافيًا وكذلك الاستعانة بموظفين متخصصين إضافيين لاستكمال الخبرات الحالية. وسيعمل التعاون الإشرافي الدولي القوي على تسهيل نقل المعرفة ومشاركة أفضل الممارسات الدولية

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

38. ينبغي للبلدان المعنية صياغة استجابة شاملة على صعيد السياسات بناءً على التوجيهات المقدمة من الهيئات المعنية بوضع المعايير. وقد ينطوي ذلك على مراجعة مدى كفاية الإطار التنظيمي ونطاق العمل التنظيمي، وإثراء ذلك العمل بتقييمات مخاطر الاستقرار المالي، وسوء السلوك، والمرونة التشغيلية (بما في ذلك الأمن السيبراني/الإلكتروني). ويمكن أن تستند هذه المراجعات إلى خبرة جميع السلطات والجهات المعنية. وإذا كانت هناك حاجة إلى تعديلات في الإطار التنظيمي، ينبغي النظر بعين الاعتبار في الجوانب التالية:

أ. ضرورة أن تتسم الضوابط التنظيمية بالحياد التكنولوجي وأن تكون مصممة لاستهداف العوامل الخارجية ومخاطر الاستقرار المالي وسوء السلوك وحماية المستهلك. كما يجب أن تساند هذه الضوابط التنظيمية المنافسة وتعمل على تسهيل الاشتغال المالي وتوسيع نطاق تطور السوق.

ب. يجب أن تكون هذه الضوابط التنظيمية متناسبة وقابلة للتعديل مع السعي لتحقيق الاتساق الدولي لتجنب المراجعة (الأحكام الجزافية) عبر الحدود.

ج. ضرورة استكشاف إمكانية استخدام حلول التكنولوجيا المالية من قبل كل من الشركات والجهات الإشرافية.

د. ينبغي تقييم نماذج التوظيف والتدريب الحالية، وقد تكون هناك حاجة إلى مهارات متخصصة إضافية.

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

سابعًا. حماية السلامة المالية

ينبغي حماية سلامة النظم المالية من خلال تحديد، ومعرفة، وتقييم، المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام التكنولوجيا المالية على نحو إجرامي، وباستخدام التقنيات التي تعزز الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

39. قد يؤدي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن الجرائم الأصلية ذات الصلة، إلى تقويض الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلد المعني بشكل كبير. ولذلك من الأهمية بمكان أن تنفذ البلدان أطراً سليمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطريقة فعالة وفق التوصيات الأربعين لغاتف (فريق العمل المالي).

40. تفرض بعض تطبيقات التكنولوجيا المالية تهديدات جديدة للسلامة المالية. وعلى الرغم من أنها تدعم الأهداف المشروعة بشكل عام، يتم استخدام بعض نماذج أنشطة الأعمال أو المنتجات الجديدة في أغراض إجرامية. وتختلف المخاطر المحتملة اختلافاً كبيراً من منتج إلى آخر، لكن جرت العادة أن تنطوي الأصول المشفرة على زيادة احتمال إساءة الاستخدام لا سيما لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وممارسة الاحتيال (يشمل ذلك الاحتيال السيبراني/الإلكتروني) والتهرب الضريبي والأنشطة غير المشروعة. كما أن طبيعتها اللامركزية ونطاقها العالمي، فضلاً عن عدم وجود وسيط يخضع لتنظيم في العديد من المعاملات، يثير تساؤلات صعبة بشأن من يخضع للتنظيم. ومن شأن الدرجات المتفاوتة من إخفاء الأسماء أو استخدام أسماء مستعارة أن يعوق بشكل كبير الإجراءات التنظيمية. ويمكن أن تؤدي زيادة تعقيد نماذج المعاملات إلى زيادة تقييد قدرة السلطات والجهات المعنية على تحديد المالكين الحقيقيين المستفيدين من هذه الأصول والنشاط الإجرامي المحتمل

الرقابة على التكنولوجيا المالية

عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

41. في إطار التصدي لهذه التحديات، اتخذت السلطات الوطنية مجموعة متنوعة من الأساليب. وقد امتنعت بعض جهات الاختصاص والبلدان عن اتخاذ إجراءات محددة، وفي الوقت نفسه تقوم برصد ومتابعة التطورات والمخاطر المحتملة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقامت جهات أخرى بتعديل إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائم الخاص بها. ولا تزال جهات وبلدان أخرى تحظر أنشطة محددة أو بعضها لا سيما تلك الأنشطة الأكثر مخاطر، على سبيل المثال العروض الأولية للعملة.

42. اتخذ المجتمع الدولي - لا سيما من خلال فريق العمل المالي، خطوات مهمة للتصدي للتحديات التي تفرضها التكنولوجيا المالية، لكن قد تكون هناك حاجة إلى المزيد من هذه الخطوات. ووفقاً لمعايير فريق العمل المالي، ينبغي للبلدان أن تتخذ خطوات للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويشمل ذلك المخاطر الناجمة عن الأنشطة والمنتجات ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية. وقد ركز عمل فريق العمل المالي على "منتجات وخدمات المدفوعات الجديدة" (مثل البطاقات المدفوعة مسبقاً، والمدفوعات من خلال الهاتف المحمول، وخدمات المدفوعات عبر الإنترنت) و "العملات الافتراضية" (أو الأصول المشفرة). وأصدر فريق العمل المالي توجيهات إلى البلدان بشأن تطبيق معايير فاتف على "العملات الافتراضية"، مع التوصية بأن تركز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نقاط الالتقاء بين عالم الأصول المشفرة والقطاع المالي التقليدي - لا سيما عمليات تبادل الأصول المشفرة. وقد ينطوي ذلك على اشتراط التبادل لتطبيق "التدابير الوقائية" (على سبيل المثال، العناية الواجبة بالعملاء، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة). ومع زيادة انتشار استخدام الأصول المشفرة، وتضاؤل الحاجة إلى "صرف" هذه الأصول المشفرة، قد يكون من الضروري أيضاً تنظيم مقدمي الخدمات الآخرين الذين يعملون بصورة تامة داخل المجال المشفر (على سبيل المثال، بعض أنواع مقدمي خدمات المحافظ) لأغراض مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب. ولا تزال تتواصل أعمال فريق العمل المالي

الرقابة على التكنولوجيا المالية

عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

43. من الممكن أن تعمل حلول التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الإشرافية على تيسير وتعزيز الامتثال لقواعد مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب. وقد تتيح تكنولوجيا التحقق من الهوية (بما في ذلك البصمة الإلكترونية) أساليب فعالة وآمنة للتأكد من الهوية. ومن الممكن استخدام تطبيقات قاعدة البيانات المتسلسلة لبناء مستودع بيانات يخدم إجراءات "اعرف عميلك" على أن يكون هذا المستودع سهل الوصول من جانب العديد من المستخدمين. ويمكن أن تعمل أدوات تحليل البيانات على مساندة أعمال الرصد والمتابعة المستمرة للمخاطر وتحديد أنماط المعاملات المشبوهة.

44. من الممكن أن تشمل إجراءات معالجة مخاطر السلامة المالية ما يلي:

أ. تحديد وفهم وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتناسب مع هذه المخاطر. ويُعتبر الفهم المتعمق للفرص المحتملة لإساءة الاستخدام والتجاوز شرطًا أساسيًا للتخفيف الفعال من آثار هذه المخاطر. وتماشيا مع توصيات فريق العمل المالي، ينبغي أن تكون الاستجابة- من كل من الجهات التنظيمية والكيانات المعنية برفع التقارير والإبلاغ- متناسبة مع المخاطر المحددة وظروف البلد المعني

الرقابة على التكنولوجيا المالية عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

ب. تحديد وتشجيع استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية التي تعزز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ج. تطوير القدرات المؤسسية وضمان التواصل الكافي مع مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية. ويعمل الحوار على أساس منتظم مع مطوري منتجات التكنولوجيا المالية ومقدمي هذه الخدمة على بناء القدرات بصورة كبيرة لدى السلطات المختصة، كما أنه يزيد وعي القطاع الخاص بالمخاطر والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثامناً. تحديث الأطر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم

تحديث الأطر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم مع مزيد من الوضوح القانوني واليقين فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لأنشطة التكنولوجيا المالية، وإزالة المعوقات القانونية غير الضرورية.

45. تدعم الأطر القانونية السليمة تطور النظام المالي من خلال إرساء دعائم الاستقرار والوضوح والقدرة على التنبؤ. ويساعد اليقين القانوني على بناء الثقة في إمكانية الاعتماد على المنتجات والخدمات المالية. وأياً ما كان الأمر، قد يتم تفويض اليقين القانوني عندما تخفق الأطر القانونية في مواكبة الأسواق المالية العالمية المتطورة، مع التحول إلى نماذج أنشطة أعمال جديدة تستند إلى التكنولوجيا، والابتعاد عن الوسطاء الماليين التقليديين. وقد تكون الأطر القانونية القائمة غير مهيأة على نحو كاف لإدارة المخاطر الجديدة الناشئة عن زيادة الاعتماد على تقنيات بالغة التعقيد، مثل العمليات الآلية والبروتوكولات اللامركزية، والأنشطة التي من شأنها التخفيف - على نحو متزايد - من الحدود الولائية (الخاصة بجهات الاختصاص).

الرقابة على التكنولوجيا المالية

عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

46. قد يكون من الضروري النظر فيما إذا كانت المبادئ القانونية واسعة النطاق تدعو إلى بعض التحسينات لتظل أساسًا مناسبًا للمشهد المالي العالمي الحديث. فعلى سبيل المثال، قد يُطلب المزيد من اليقين القانوني فيما يتعلق بإعداد العقود وسرياتها وإنفاذها، أو التوقيعات الممهوره من خلال الوسائل التكنولوجية، مثل التوقيعات الإلكترونية والعمليات الآلية مثل "العقود الذكية". ومن ناحية أخرى، قد ترغب البلدان أيضا في دراسة مدى ملاءمة القوانين القائمة التي تنظم ملكية البيانات والإعسار والإفلاس.

47. قد يستلزم تحديث الإطار القانوني أيضًا سد الفجوات وتوضيح نقاط الغموض في المبادئ القانونية المحددة الخاصة بأنشطة التكنولوجيا المالية. ومن شأن هذا التحديث الاعتماد على السمات المحددة للإطار القانوني للبلد المعني، وكذلك الصناعة والممارسات الاجتماعية التي تيسرها التكنولوجيا المالية. ويرتبط أحد المجالات محل الدراسة بترتيبات الحسابات غير التقليدية التي تمثل الأساس لحركة الأموال بين الأطراف المناظرة في المعاملات. ويمكن أن يؤدي عدم اليقين القانوني فيما يتعلق بالتعامل مع الأرصدة المحتفظ بها بموجب هذه الترتيبات، لا سيما بموجب قانون الإعسار، إلى مخاطر غير مقصودة وغير قابلة للإدارة. وتتفاقم حالة عدم اليقين القانوني هذه بسبب التطورات والمستجدات التي تشهدها التكنولوجيا المالية التي تعتمد على الاستخدام المتزايد لهذه الترتيبات التجارية غير التقليدية، وتحرك هذه الترتيبات، على سبيل المثال، بعض حلول الدفع الآلي والخوارزميات التي تنسق تنفيذ المعاملات (على سبيل المثال، القائمون بأعمال التحقق والتوثيق). وقد تنشأ حالات مماثلة من عدم اليقين فيما يتعلق بالمبادئ القانونية التي تنظم التسويات النهائية (مع إيلاء اهتمام خاص لقانون الإعسار المحلي الذي قد يُبطل بشكل غير متوقع تسوية كان يُعتقد أنها نهائية)، ويشمل ذلك في محيط قاعدة البيانات المتسلسلة

الرقابة على التكنولوجيا المالية

عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

يتطلب الإطار القانوني الداعم مساندة المبادئ القانونية التي يمكن التنبؤ بها ومزيد من التنسيق عبر جهات الاختصاص والولايات القضائية. وسيتم تعزيز اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ من خلال اتباع نهج قانونية أكثر تناسقاً عبر الولايات القضائية وجهات الاختصاص فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية في مجالات مثل قانون المدفوعات، فضلاً عن استخدام البيانات وخصوصيتها وأمنها. وهذا يستدعي اتباع نهج متسق ولكنه مرن، مع الاعتراف بتنوع الأطر القانونية والأدوات القانونية عبر مختلف الولايات القضائية وجهات الاختصاص.

تاسعاً. ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية

استكشاف تطبيقات ابتكارات التكنولوجيا المالية الخاصة بخدمات البنوك المركزية، مع الحفاظ على الاستقرار المالي، والتوسع في شبكات الأمان إن دعت الحاجة إلى ذلك، وضمان تعميم السياسات النقدية الفعالة.

49. التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية في سبيلها لإعادة تشكيل الأسواق المالية وهيكلها. وتعمل التكنولوجيا المالية بشكل تدريجي على تجاوز الحدود بين الوسطاء الماليين والأسواق، وكذلك بين مقدمي الخدمات الرقمية الذين ينتقلون إلى الحيز المالي، والشركات المالية غير المصرفية، والبنوك. وقد تؤثر هذه التطورات والمستجدات على قدرة البنوك المركزية على تنفيذ السياسة النقدية وقدرة الهيئات الإشرافية والرقابية على حماية الاستقرار المالي، مما يفرض تحديات ويتيح فرصاً.

الرقابة على التكنولوجيا المالية

عنا صر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

51. تتيح التكنولوجيا المالية للبنوك المركزية الفرصة لاستكشاف خدمات جديدة، مع ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى المخاطر الجديدة:

أ. تدرس بعض البنوك المركزية إمكانية إصدار "العملة الرقمية الخاصة بالبنك المركزي" وهو ما يعكس قضايا مثل التراجع السريع في استخدام النقد في أنظمة هذه البنوك، والحفاظ على الطلب على أموال البنوك المركزية، وخفض تكلفة طبع النقود، وتحسين الشمول المالي من خلال خفض تكاليف المعاملات. وقد يكون لتصميم العملة الرقمية الخاصة بالبنك المركزي من جانب البنوك المركزية تداعيات على مصادر تمويل البنوك التجارية في المستقبل، وهي قضية تتطلب دراسة دقيقة.

ب. تقوم بعض البنوك المركزية حاليًا باستكشاف تطبيقات جديدة للتكنولوجيا المالية لتحسين أنظمة المدفوعات وتوسيع نطاق سبل الوصول إليها. ويجري حاليًا دراسة تطبيقات، مثل تقنية دفاتر الحسابات الموزعة، عن كثب للتأكد من قدرتها على زيادة كفاءة أنظمة المدفوعات ومرونتها.

ج. من الممكن أن تصبح حماية الاستقرار المالي حافلة بالتحديات. فمن الممكن أن تؤثر التكنولوجيا المالية على طبيعة مخاطر النظام المالي. فعلى سبيل المثال، يمكن لأنظمة الدفع المتعددة التي تعمل بتطبيقات التكنولوجيا المالية أن تعمل على تحسين مرونة تدفقات المدفوعات وتقليل مخاطر الأطراف المناظرة، لكن من الممكن أيضًا أن تعمل على زيادة المخاطر في أوقات الشدة والعسر. وعلى نحو مماثل، قد تكون هناك حاجة إلى توسيع نطاق عملية تحديد ما يمثل كيانًا مهمًا للنظام، من منظور الاستقرار، ليس فقط لمجموعة أوسع من المؤسسات المالية غير المصرفية ولكن أيضًا، إن أمكن، بالنسبة للكيانات التي تقدم البنية التحتية الحساسة في مجال التكنولوجيا المالية.

د. قد يحتاج الأمر إلى إعادة النظر في المساندة التي تقدمها البنوك المركزية وفي دورها "كملاذ أخير لتقديم القروض" في أوقات الأزمات. ومن الممكن أن تؤدي أنشطة التكنولوجيا المالية إلى تحقيق اللامركزية وتحويل الأنشطة خارج محيط القطاع المصرفي التقليدي. وعلى الرغم من أن هذه التحولات ليست ظاهرة جديدة، فإن السرعة والكثافة التي تحدث بها هذه التطورات والمستجدات تثير مشكلات للبنوك المركزية وجهات الإشراف والرقابة المالية، وكذلك الجهات الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار- ويشمل ذلك أي حاجة محتملة لإجراء تعديلات على أطرها التشريعية والتنظيمية.

هـ. قد يلزم النظر بعين الاعتبار أيضًا في الآثار الخاصة بترتيبات شبكة الأمان المالي الأخرى. ويمكن أن يشمل ذلك تحليل طبيعة تأمين "الودائع"، فضلًا عن نطاقها وتغطيتها، والمسائل المتعلقة بإدارة الأزمات، والحدود المقدمة من شركات التكنولوجيا المالية بشأن الأنظمة المالية

2- تقارير التكنولوجيا المالية التي أعدها منتديات دولية مختارة وهيئات معنية بوضع المعايير

يحلل تقرير يونيو/حزيران 2017 الصادر بعنوان "آثار الاستقرار المالي الناجمة عن استخدام التكنولوجيا المالية" التداعيات المحتملة على الاستقرار المالي، والناجمة عن استخدام التكنولوجيا المالية بهدف تحديد القضايا الإشرافية والرقابية والتنظيمية التي تستحق اهتمام السلطات والجهات المعنية. ويحدد هذا التقرير 10 مجالات، يُنظر إلى 3 منها بوصفها أولويات للتعاون الدولي: (أ) إدارة المخاطر التشغيلية من مقدمي الخدمات من الغير؛ (ب) تخفيف المخاطر السيبرانية (الإلكترونية)؛ (ج) رصد ومتابعة المخاطر المالية الكلية التي قد تنشأ مع زيادة أنشطة التكنولوجيا المالية. وتتضمن الأعمال الأخرى التي أجريت مؤخراً بشأن التكنولوجيا المالية (أ) تقرير نوفمبر/تشرين الثاني 2017 "الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الخدمات المالية" الذي يتناول الآثار على الاستقرار بسبب الاستخدام المتنامي للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الخدمات المالية؛ (ب) تقرير مايو/أيار 2017 بعنوان "الائتمان باستخدام التكنولوجيا المالية: هيكل السوق ونماذج أنشطة الأعمال والتداعيات على الاستقرار المالي"، وقد تم نشر هذا التقرير بالتعاون مع اللجنة المعنية بالنظام المالي العالمي، وهذا التقرير يسلط الضوء على الآثار المترتبة على الاستقرار المالي في حالة نمو نشاط الائتمان باستخدام التكنولوجيا المالية ليمثل حصة كبيرة من إجمالي الائتمان. وتتضمن المنافع المحتملة الوصول إلى مصادر تمويل بديلة للمقترضين، ومعدلات تركيز أقل للائتمان في النظام المصرفي التقليدي، والضغط على البنوك القائمة لتكون أكثر كفاءة في توفير الائتمان (التسهيلات الائتمانية والقروض). وقد تنشأ مخاوف وشواغل تتعلق بالنظام، مثل معايير الإقراض الأكثر ضعفاً، وتقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية والقروض المسيرة للدورة الاقتصادية. كما يفرض نشاط الائتمان باستخدام التكنولوجيا المالية تحديات على المحيط التنظيمي وأعمال الرصد والمتابعة للنشاط الائتماني من قبل السلطات المعنية؛ (ج) تقرير أكتوبر/تشرين الأول 2017 وهو "تقرير موجز عن ضوابط الأمن السيبراني/الإلكتروني في القطاع المالي، والإرشادات والممارسات الإشرافية ويعرض هذا التقرير نتائج أعمال تقييم بشأن ضوابط الأمن السيبراني (الإلكتروني)، وممارسات التوجيه والإشراف

لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف

يقيم تقرير فبراير/شباط 2018 بعنوان "الممارسات السليمة بشأن آثار تطورات التكنولوجيا المالية على البنوك والجهات الرقابية عليها" كيف يمكن أن تؤثر "التكنولوجيا المالية" على الصناعة المصرفية وأنشطة الجهات الرقابية على البنوك في المدى القريب وفي المدى المتوسط. ويتم النظر بعين الاعتبار في العديد من السيناريوهات المحتملة المستقبلية مع مخاطرها وفرصها المحددة. وتشير الملاحظات الحالية إلى أن الاعتماد السريع للتقنيات الداعمة وظهور نماذج أنشطة أعمال جديدة يشكل تحديًا متزايدًا للبنوك القائمة في جميع سيناريوهات الصناعة المصرفية التي يتم النظر فيها تقريبًا. ويحدد هذا التقرير 10 آثار وملاحظات رئيسية بشأن المسائل الإشرافية والرقابية. وتتضمن الأعمال السابقة التي أجرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والمتعلقة بالتكنولوجيا المالية والتي ما زالت قائمة (أ) تقرير يونيو/حزيران 2011 بعنوان "مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية" ويصف هذا التقرير 11 مبدأً لإدارة المخاطر التشغيلية على نحو سليم، وتغطي هذه المبادئ 3 مجالات رئيسية: الحوكمة، وبيئة إدارة المخاطر، ودور الإفصاح (ب) تقرير فبراير/شباط 2005 بعنوان "التعهد في الخدمات المالية"، ويستند هذا التقرير إلى مبادئ رفيعة المستوى بشأن التعهد (الاستعانة بمصادر خارجية) تم وضعها من خلال المنتدى المشترك لتسليط الضوء على كيف أن معدلات الابتكار في تكنولوجيا المعلومات بوتيرة سريعة والاعتماد المتزايد على مقدمي الخدمات الخارجيين قد يؤدي إلى مشاكل في النظام ما لم تكن هناك قيود وضوابط ملائمة محكومة بمزيج من التأثيرات السوقية والتنظيمية؛ (ج) تقرير يوليو/تموز 2003 بعنوان "مبادئ إدارة المخاطر الخاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية" ويحدد هذا التقرير 14 مبدأً لمساعدة المؤسسات المصرفية في توسيع نطاق سياساتها وإجراءاتها الحالية المعنية بالإشراف على المخاطر ومراقبتها بهدف تغطية أنشطتها المصرفية الإلكترونية.

المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

يسلط التقرير الصادر في فبراير/شباط 2017 الصادر بعنوان "تقرير بحثي حول التكنولوجيا المالية" الضوء على تزايد نقاط التلاقي بين التكنولوجيا المالية وضوابط سوق الأوراق المالية، ويصف تأثير ذلك على المستثمرين والخدمات المالية، ويحلل الفرص والمخاطر التي تقدمها كل تقنية من هذه التقنيات الجديدة للمستثمرين، وأسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية الخاصة بها. وتتضمن الأعمال الأخرى التي تم القيام بها في الآونة الأخيرة ما يلي: (أ) تقرير ديسمبر/كانون الأول 2016 بعنوان "تحديث لتقرير مسح استقصائي صادر عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشأن أدوات المشورة الآلية"، ويخلص هذا التقرير إلى أن التطوير المستمر للأدوات الآلية الخاصة باستشارات الاستثمار يتطلب أعمال رصد ومتابعة مستمرة لمساعدة الجهات التنظيمية على فهم تأثيرها على تقديم المشورة في مجال الاستثمار لعملاء التجزئة. ويتضمن هذا التقرير أيضًا نظرة عامة على التدابير التنظيمية والتوجيهات التي اعتمدها بعض المشاركين في المسح الاستقصائي، (ب) وتقرير ديسمبر/كانون الأول 2015 بعنوان "آليات من أجل مراكز التداول لإدارة مخاطر التداول الإلكتروني وخطط استمرارية الأعمال على نحو فعال" ويستكشف هذا التقرير التدابير التي يتم استخدامها في مراكز وفعاليات التداول (تبادل الأوراق المالية) لمعالجة المخاطر التي تشكلها التقلبات الشديدة. ويخلص هذا التقرير إلى أن هذه الآليات يمكن أن تكون وسيلة فعالة لمراكز التداول للتخفيف من آثار التقلبات الشديدة وممارسة التداول على نحو منتظم، (ج) وتقرير أبريل/نيسان 2013 بعنوان "التحديات التكنولوجية التي تواجه المراقبة الفعالة للسوق: قضايا وأدوات تنظيمية"، ويحدد هذا التقرير عددًا من الأسئلة للتشاور، كما يوضح التوصيات المقترحة لمساعدة السلطات المعنية بالسوق في مواجهة التحديات التي تظهر فيما يتعلق بتحسين قدرات المراقبة على أساس الأسواق المشتركة والأصول المشتركة وتحقيق فائدة أكبر لسلطات السوق من خلال البيانات التي يتم جمعها لأغراض المراقبة، (د) وتقرير أكتوبر/تشرين الأول 2011 بعنوان "القضايا التنظيمية الناجمة عن أثر التغييرات التكنولوجية على سلامة الأسواق وكفاءتها"، ويقدم هذا التقرير أربع توصيات من شأنها تشجيع سيولة الأسواق وكفاءتها، وشفافية الأسعار، وجودة التنفيذ من جانب المستثمرين في بيئة مهترئة. ويحدد هذا التقرير القضايا والمخاطر الرئيسية الممكنة بسبب هياكل الأسواق القائمة أو التي يجري تطويرها، ويصف كيف ينبغي التعامل مع هذه المخاطر، (هـ) تقرير يوليو/تموز 2009 بعنوان "مبادئ التعهيد حسب الأسواق"، ويحدد هذا التقرير العوامل التي ينبغي لمشغلي السوق النظر فيها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن تعهيد العمليات أو الخدمات أو الوظائف للغير وللمن يتم التعهيد، وقد تم تصميم هذه المبادئ لمساعدة سلطات السوق في إشرافها على هذه الترتيبات.

فريق العمل المالي

يعمل فريق العمل المالي (فاتف)، وهو الجهة المعنية بوضع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على نحو نشط في متابعة التطورات والمستجدات في مجال خدمات ومنتجات المدفوعات الجديدة، كما قام في الآونة الأخيرة بهذه الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية. وقام بشكل ملحوظ برصد اتجاهات وأنماط غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي قد تعرضها المنتجات والأنشطة الجديدة، وأصدر توجيهات بشأن تنفيذ معيار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بخدمات ومنتجات المدفوعات الجديدة والتكنولوجيا المالية. وقد أعرب فريق العمل المالي عن دعمه القوي للابتكار المالي المسؤول بما يتماشى مع معيار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر المشاركة مع مجتمع التكنولوجيا المالية والإشراف التنظيمي إحدى أولويات فاتف، وقد نظم فاتف عددا من اجتماعات المائدة المستديرة واللقاءات والمنتديات التي شارك فيها ممثلون من هذا المجتمع لتطوير حوار بناء. وتتضمن التقارير والمعايير والإرشادات التي صدرت مؤخراً عن فاتف (أ) المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب - توصيات فاتف؛ (ب) إرشادات بشأن نهج يستند إلى المخاطر إزاء البطاقات المدفوعة مسبقاً، والمدفوعات من خلال الهاتف المحمول، وخدمات الدفع عبر الإنترنت، يونيو/حزيران 2013؛ (ج) العملات الافتراضية - تعريفات أساسية، والمخاطر المحتملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (تقييم مبدئي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنجم عن خدمات ومنتجات الدفع بالعملات الافتراضية؛ (د) إرشادات بشأن نهج يستند إلى المخاطر إزاء العملات الافتراضية، يونيو/حزيران 2015.

اللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للأسواق

يتناول التقرير الصادر في مارس/آذار 2018 بعنوان "العملات الرقمية للبنوك المركزية" مع لجنة الأسواق نوعين من العملة الرقمية للبنوك المركزية: عملة معاملات الجملة التي تقتصر على مؤسسات مالية مختارة، وعملة عامة متاحة للجمهور لأغراض عامة. ويحلل هذا التقرير الآثار المترتبة على كلا النوعين في ثلاثة مجالات أساسية للبنوك المركزية: المدفوعات، وتنفيذ السياسة النقدية، والاستقرار المالي. ويهدف التقرير الصادر في فبراير/شباط 2018 بعنوان "مدفوعات التجزئة عبر الحدود" إلى تقديم رؤية شاملة لمدفوعات التجزئة عبر الحدود وفهم أوسع نطاقًا للقضايا والتحديات العامة في سوق مدفوعات التجزئة عبر الحدود. كما يناقش عددًا من البدائل التي ظهرت لنموذج البنك المراسل القائم، ويشمل ذلك ربط البنى التحتية المحلية للمدفوعات؛ والتوسع في أنظمة الملكية المغلقة عبر الحدود؛ وآليات "الأقران (الأطراف المناظرة)" بناءً على تقنية دفاتر الحسابات الموزعة. ويعترف هذا التقرير بأن هذه البدائل لا تزال ناشئة، وعلينا أن ننتظر لنرى هل بإمكانها تقديم حلول سليمة وقابلة للتطبيق لتحقيق تحسن شامل. ويحث التقرير الصادر في فبراير/شباط 2017 بعنوان "تقنية" البنوك المركزية والسلطات والجهات المعنية الأخرى بشدة على موازنة مخاطر استخدام قاعدة البيانات المتسلسلة وتقنيات دفاتر الحسابات الموزعة الأخرى في المدفوعات، والمقاصة، والتسوية مقابل التكلفة المحتملة ووفورات كفاءة العمل التي تتيحها هذه التقنية. ويركز هذا التقرير على آثار هذه التقنية على الكفاءة والسلامة والأسواق المالية بوجه عام. كما يحتوي على مجموعة من الأسئلة الرئيسية التي قد تكون مفيدة للسلطات وغيرها من الجهات المعنية كي تتناولها بعين الاعتبار عند النظر في ترتيبات تقنية دفاتر الحسابات الموزعة. ويناقش التقرير الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 بعنوان "العملات الرقمية" العوامل التي يُحتمل أن تكون ذات صلة بتطوير واستخدام العملات الرقمية ودفاتر الحسابات الموزعة؛ ويتناول بعين الاعتبار الآثار الممكنة- المخاطر والفرص - التي تهم البنوك المركزية والتي تنشأ عن هذه الابتكارات ويوصي هذا التقرير بأن تواصل البنوك المركزية رصد ومتابعة وتحليل آثار هذه التطورات والمستجدات.

الشراكة العالمية للاشتغال المالي التابعة لمجموعة العشرين

يتناول التقرير الصادر في 2016 بعنوان "المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين لتعميم الخدمات المالية الرقمية" الخدمات المالية الرقمية مع الإشراف والرقابة على نحو فعال (التي يمكن أن تعمل من خلال التكنولوجيا الرقمية) بوصفها بالغة الأهمية في سد الفجوات التي لا تزال قائمة في الشمول المالي. وبناء على مبادئ مجموعة العشرين للاشتغال المالي القائم على الإبداع والابتكار، سيتم وضع 8 مبادئ تمثل الأساس لخطط العمل القطرية التي تعكس السياق القطري والظرف الوطنية للبلد المعني بهدف الاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتيحها التقنيات الرقمية لتعزيز الاشتغال المالي

المراجع

1. مجموعة البنك الدولي/صندوق النقد الدولي

2. تقارير التكنولوجيا المالية التي أعدها منتديات دولية مختارة وهيئات معنية: تقرير لجنة بازل، تقرير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، تقرير فريق العمل المالي، تقرير اللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للأسواق، تقرير لجنة الشراكة العالمية للاشتغال المالي التابعة لمجموعة العشرين

3. المتطلبات الإدارية والمالية والتكنولوجية لنجاح صناعة التكنولوجيا المالية، في الدول العربية، يوسف ابو فارة، شريف ابو كرش، كلية العلوم الادارية و الاقتصادية، امعة القدس المفتوحة،

4، ورقة عرض عام لمنظومة التكنولوجيا المالية ومستقبل التمويل، بقلم: إيريك فين، وهاريس ناتارجان، وماثيو سال

5. International Association of Insurance Supervisors Newsletter (June 2016), at 2.

6. See, e.g., Allen & Overy, Second Group of Tech Companies Confirmed to Join Fuse in May (April 2018), available at: <https://www.allenoverly.com/en-gb/global/news-and-insights/news/second-group-of-tech-companies-confirmed-to-join-fuse-in-may>

7. US Department of the Treasury, A Financial System That Creates Economic Opportunities: Nonbank Financial, Fintech, and Innovation (July 2018), at 170-71.



Thank You